مجلة تراثية فصلية محكمة

١

الأقواس

WWW.ATTAWEEL.COM

تصدر عن
دار الشؤون الثقافية العامة
- وزارة الثقافة والاعلام
الجمهورية العراقية

المجلد الثامن عشر
العدد الاول
١٤٠٩ هـ - ١٩٨٩ م

أسعد الدين محمد

الأنماط التحويلية
في
الجملة الاستفهامية العربية

دراسة

د . سمير شريف ستيتية

جامعة اليرموك / اربد - الأردن

تعريف الاستفهام - حذف أداته :

الاستفهام ، في حقيقته الدلالية ، طلب العلم بمضمون شيء لم يكن معلوماً من قبل . ولكنه ، في حقيقته التركيبية ، تحويل تركيب اخباري الى استفسار ، باستعمال أدوات خاصة ، وتنغيم معين ، أو الاكتفاء بالتنغيم أحياناً . وانما فصلنا بين المفهومين الدلالي والتركيبي للاستفهام ، من أجل ابراز حقيقته التركيبية التي تلتبس أحياناً بحقيقته الدلالية . وقد يعرّف الاستفهام أحياناً تعريفاً دلالياً محضاً ، دون النظر الى ماهيته التركيبية ، كقول بعضهم : « الاستفهام استعلام ما في ضمير المخاطب . وقيل : هو طلب حصول صورة الشيء في الذهن »[1] . وقد يعرّف أحياناً تعريفاً يمزج بين بعض خصائصه الدلالية ، وبعض سماته التركيبية ، كقول بعضهم : « الاستفهام هو طلب العلم بشيء لم يكن معلوماً بأداة خاصة »[2] .

تستعمل اللغات المختلفة ، ومن ضمنها العربية ، أدوات خاصة للاستفهام ، حتى انه يمكن القول ان استخدام أدوات معينة للاستفهام ، يشكّل جزءاً أساسياً في عملية تحويل التركيب من صيغته الاخبارية ، الى صيغته الاستفهامية ، وذلك على نحو ماترى في الشكل التالي :

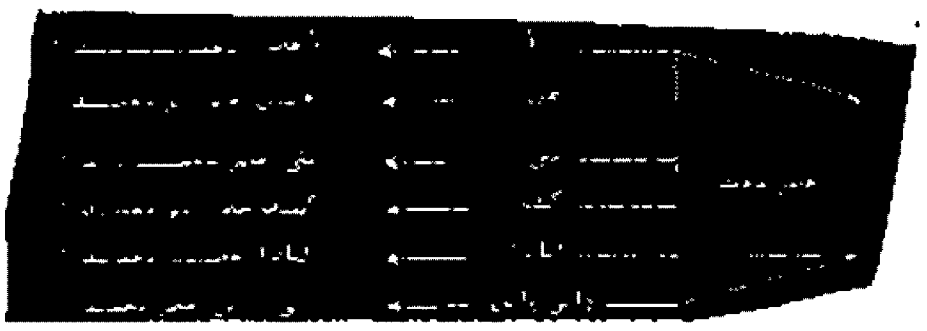

قبل أن ندخل في تفصيل عمليات التحويل المتعلقة بالجملة الاستفهامية ، نودّ أن نبين أن ادخال احدى أدوات الاستفهام على التركيب التقريري الاخباري ، لايكفي وحده في المستوى المنطوق من اللغة ، بل لابد من التنغيم الى جانب ذلك . لكننا لانذكر مع هذا ، أن أداة الاستفهام جزء رئيس من التركيب ، في معظم المواطن ، على نحو ماسنبيّن . وعلى كل حال ، فان التنغيم أرسخ قاعدة ، وأثبت ركناً من بعض الأدوات ، ففي العربية قد تسقط همزة الاستفهام استغناء

WWW.ATTAWEEL.COM

بالتنغيم ، وقد قال الأخفش الأوسط (ت ٢١٠ هـ) بجواز حذفها ، وجعل من ذلك قوله تعالى : « وتلك نعمة تمنّها عليّ أن عبّدت بني اسرائيل »[٣] ، كأنما قال : أو تلك نعمة . . ؟ وقال ابن مالك مؤيداً الأخفش فيما ذهب اليه : « وأقوى الاحتجاج على ماذهب اليه قول رسول الله (ﷺ) لجبريل (عليه السلام) : وان زنى ، وان سرق ؟ فقال : وان زنى ، وان سرق ، أراد : أو أن زنى ، وان سرق ؟ »[٤] وذهب ابن هشام (ت ٧٦١ هـ) أيضاً الى جواز حذف همزة الاستفهام ، وجعل من ذلك أبياتاً من الشعر ، نذكر منها قول عمر بن أبي ربيعة :

ثم قالوا : تحبها ؟ قلت : بهراً
عدد الرمل والحصى والتراب

قال ابن هشام : « قيل : أراد أتحبها ؟ » وأردف بقول المتنبي :

أحيا ، وأيسر ماقاسيت ماقتلا
والبين جار على ضعفي ، وماعدلا

ثم قال : « أحيا فعل مضارع ، والأصل : أأحيا ؟ فحذف همزة الاستفهام »[٥] .

ويجوز حذف (هل) استغناء بالتنغيم ، ذلك أنهم عندما ذكروا الفروق بين همزة الاستفهام ، و (هل) لم يذكروا تميّز الهمزة بجواز حذفها[٦] . ولايوجد دليل يؤيد زعم من ذهب الى خلاف ذلك[٧] . وكيف لايجوز أن تحذف (هل) اذا علمنا أنها ترد للتصديق ، شأنها في ذلك شأن الهمزة ، وانما يجوز حذف همزة الاستفهام عندما ترد للتصديق ، دون التصور . والتصديق هو ادراك النسبة ، تقول : « أقدم محمد ؟ » ، و « هل قدم محمد ؟ » ، فأنت بذلك تسأل عن قدوم محمد ، وتريد تصديقاً للخبر أو نقيضه ، فهذا هو التصديق . وأما التصور ، فان حقيقته تظهر لك اذا سألت فقلت : « هل قدم محمد أو عليّ ؟ » فأنت تسلّم بحصول القدوم ، وان كنت لاتدري على وجه اليقين من الذي قدم ، أهو محمد أم عليّ ، وتتميز همزة الاستفهام ، و (هل) ، في أنهما تجيئان للتصديق والتصور ، مع فارق واحد ، وهو أن الهمزة تستعمل في التصديق الايجابي (المثبت) ، والتصديق السلبي (المنفي) ، فتقول : أقرأت الكتاب ؟ وألم تقرأ الكتاب ؟ بينما تستعمل (هل) في التصديق الايجابي ، فتقول : هل جاء المدعوون في الموعد المحدد ؟ بينما لايجوز أن تقول : هل لم يحضر أخوك ؟ ومادامت همزة الاستفهام ، و (هل) تستويان في أنهما تستعملان للتصديق ، ومادام أنه يجوز أن تحذف أداة الاستفهام الدالة على التصديق ، فان حذف (هل) جائز جواز حذف الهمزة .

قلنا انه يجوز حذف همزة الاستفهام ، و (هل) استغناء بالتنغيم ، وذلك حين تستعملان للتصديق ، دون التصور . أما حين تستعملان للتصور ، فانه لايجوز حذفها ، لأن التنغيم لايكون وحده كفؤاً للتصور ، فلا يجوز أن تقول ، وأنت تريد التصديق ، « قرأت كتاباً أم جريدة ؟ » .

ونظراً لأن أدوات الاستفهام الأخرى ، غير الهمزة و (هل) ، تستعمل للتصور دون التصديق ، ونظراً لأن التنغيم لايؤدي وظيفة التصور كما يؤدي وظيفة التصديق ، فان حذف أي من تلك الأدوات غير جائز . وبيان ذلك ، أن التنغيم ، وان كانت له قيمة دلالية من نوع مافي العربية ، وفي اللغات الأخرى غير النغمية ، فانه لايؤدي الدلالة المعجمية التي تؤديها أدوات الاستفهام العربية التالية : (متى ـ كيف ـ لماذا ـ أين ـ ماذا ـ كم ـ أيّ) . ولكن قد يحدث مثل ذلك في اللغات التي تسمى باللغات النغمية Tone Languages ، لأن تغيير النغمة فيها كاف لاحداث دلالة معجمية جديدة ، أي أنه كاف لاحداث تحويل في التركيب من صيغة الى أخرى . وقد أفاض في بيان ذلك وشرحه أستاذنا العلامة البروفسور Pike في كتابه القيّم Tone Languages .

ان حذف أداة الاستفهام الدالة على التصديق ، وعدم حذفها حين تدل على التصور ، أمر مرتبط بالناحية الدلالية لهذه الأدوات . وهناك سبب آخر لعدم جواز حذف هذه الأدوات من التراكيب ، وهو سبب تركيبي ، ذلك أن الجملة الخبرية تعدّ جملة حاضنة Matrix Sentence للشيء الذي تستخدم هذه الأدوات في السؤال عنه ، سواء أكان زماناً ، أم مكاناً ، أم كيفية ، أم سبباً . وبما أن هذه الأدوات تستخدم للسؤال عن المضمون

المحتضَن (بفتح الضاد) ، لاعن الجملة الحاضنة ، فان حذف اداة الاستفهام لايمكن أن يحدث أي تحويل في الجملة الخبرية الحاضنة ، اي أنه لايمكن ان يجعلها جملة استفهامية ، وذلك على نحو ماترى في الشكل التالي :

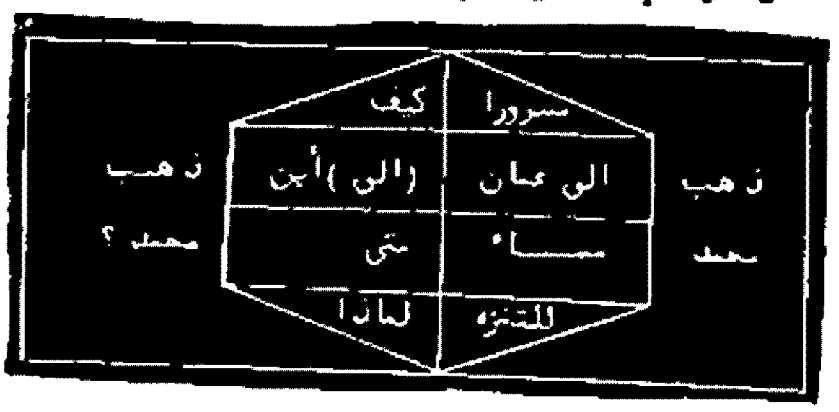

ففي قولك : « ذهب محمد الى عمان » جملة خبرية حاضنة ، هي : « ذهب محمد » وشبه الجملة المحتضَن « الى عمان » . وبسبب قبول الجملة الخبرية احتضان شبه الجملة ، فقد اصبح لدينا جملة تحويلية جديدة ، يفسرها القانون الذي سمّاه العلّامة تشوسكي بالنحو المحدود Finite state grammar[8] ، ومؤداه أنه يمكن توليد عدد محدود من الجمل ، بزيادات تضاف الى الجملة النواة Kernel Sentence . فالجملة النواة في هذا التركيب هي « ذهب محمد » ، ثم زيدت عليها الفضلة المتمثلة في شبه الجملة « الى عمان » ، أو الهيئة المتمثلة في الحال « مسروراً » ، أو الظرف « مساء » ، أو شبه الجملة المبين للسبب « للتنزه » . واذا نظرنا في الجمل التحويلية الاستفهامية :

الى أين ذهب محمد ؟

كيف ذهب محمد ؟

متى ذهب محمد ؟

لماذا ذهب محمد ؟

لم يعد بامكاننا أن نقول ان أدوات الاستفهام في هذه الجمل أصبحت فضلة ، بل هي الآن عدة ، وجزء أساس من كل تركيب ، ولذلك لايجوز حذفها ، بغض النظر عن أن وجود الزمان والمكان ، والهيئة ، والسبب ، في الجمل الاخبارية ، ليس أساساً ولاعمدة في صحة تلك التراكيب ، وان كنا لانكر ، ولا أحد ينكر ، أنها بيان لمعلومات أخرى في تلك التراكيب ؛ معلومات تتعلق بالزمان ، والمكان ، والهيئة ، والسبب ، وجودها يضيف أشياء جديدة الى الجملة النواة . وعليه ، لايمكن حذف احدى أدوات الاستفهام السابقة ، مع بقاء الجملة تحويلية استفهامية . بل ان الجملة ستعود جملة اخبارية ، كما هي في الأصل قبل دخول أداة الاستفهام عليها . وليس الأمر كذلك بالضرورة ، عند حذف همزة الاستفهام ، و(هل) عند حذفها ، وهما تدلان على التصديق .

وهناك سبب ثالث يحول دون حذف أدوات الاستفهام الدالة على الزمان ، والمكان ، والهيئة ، والسبب ، من الجمل الاستفهامية السابقة ، وهو أن البنية العميقة Deep structure للتركيب الاستفهامي ، ونظيره الاخباري المطابق بنية عميقة واحدة ، فاذا نظرنا في التركيب التالي : « أنجز العاملون عملهم مساء السبت » ، وجدنا بنيته العميقة مكونة من :

١ ـ أنجز العاملون عملهم .

٢ ـ العمل تم انجازه مساء السبت .

واذا نظرنا في الجملة التحويلية الاستفهامية : « متى أنجز العاملون عملهم ؟ » (وهي النظير المطابق للجملة الخبرية : أنجز العاملون عملهم مساء السبت » ، وجدنا بنيته العميقة مكونة من :

١ ـ أنجز العاملون عملهم .

٢ ـ العمل منجز في وقت ما (هو في الجملة الاخبارية مساء السبت) .

لكننا اذا حذفنا اسم الاستفهام (متى) ، حتى مع ابقاء التنغيم تنغيماً أو استفهامياً ، أصبح لهذه الجملة بنية عميقة هي : أنجز العاملون عملهم ، فلم يعد هذا التركيب نظيراً مطابقاً للتركيب الاخباري « أنجز العاملون عملهم مساء السبت » ، ولايجوز بالتالي أن يستعمل التركيب الاستفهامي للسؤال عن الزمن الوارد ذكره في الجملة الاخبارية ، لأن الجملة التقريرية الاخبارية فيها ذكر لوقت الانجاز ، بينما لايوجد استفسار عن وقت الانجاز في الجملة الاستفهامية . ومادام الأمر كذلك ، فالبنية العميقة لكل منهما مختلفة عن الأخرى . وانما كان ذلك كذلك ، بسبب حذف أداة الاستفهام (متى) من الجملة الاستفهامية .

وملخص القول في هذه القضية ، أن حذف أدوات الاستفهام من الجمل الاستفهامية السابقة ، يجعل البنية العميقة لكل منها ، مختلفة تماماً عن البنية العميقة للجملة التي كانت في الأصل نظيراً مطابقاً لها .

هذا ، وسيكون تحليل الجملتين ، الاخبارية : « أنجز العاملون عملهم مساء السبت » والاستفهامية : « متى أنجز العاملون عملهم ؟ » على النحو التالي :

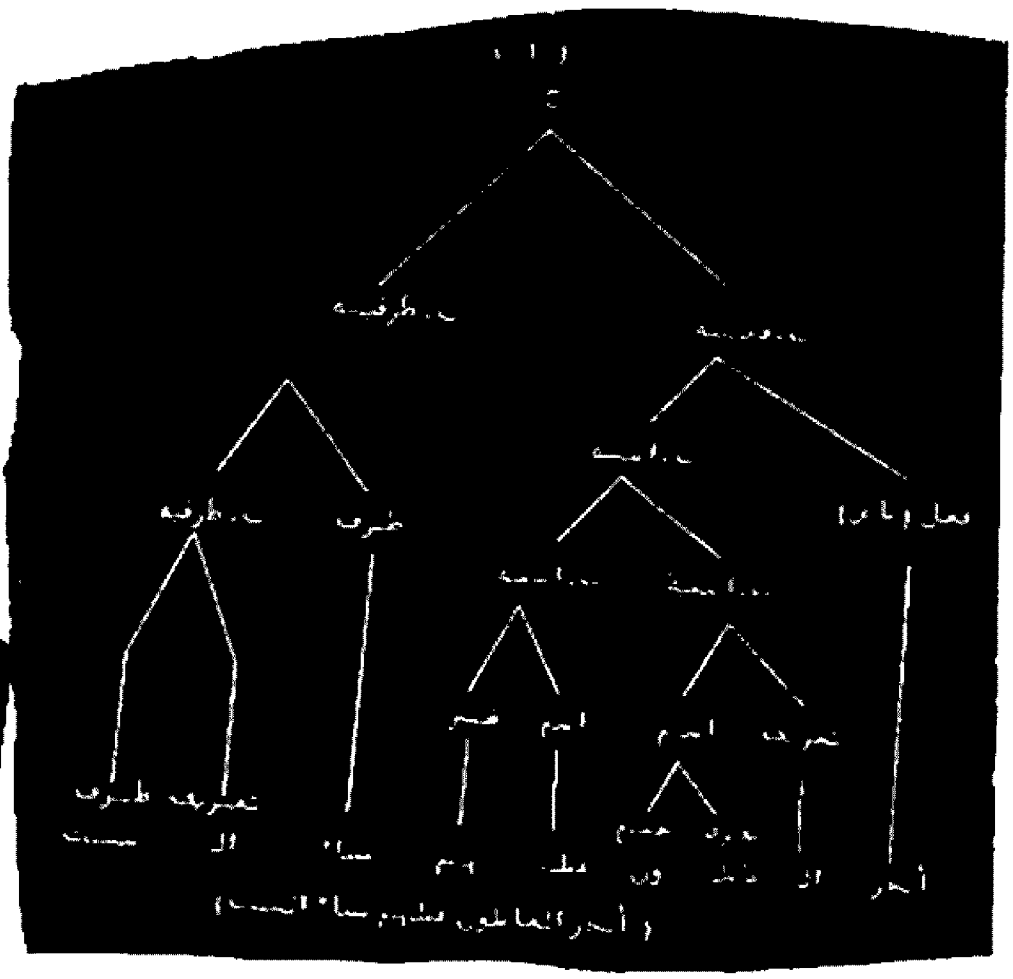

وبمقارنة المشجّرين السابقين يتبين لنا أن من الفروق بين التركيبين ، الاخباري « أنجز العاملون عملهم مساء السبت » ، والاستفهامي « متى أنجز العاملون عملهم ؟ » أن رأس الجملة الاخبارية فعل اخباري هو (أنجز) ، وأن التركيبة الظرفية فيها فضلة ، كما وضحنا من قبل ، بينما يكون اسم الاستفهام الدال على الظرفية هو رأس الجملة الاستفهامية . وهذان نمطان متغايران في العربية ، وان كانت لهما أطر دلالية مشتركة ، بل وان كانت بنيتهما العميقة واحدة . وهذا في حقيقته مرتبط بمبدأ « الموضع » Topicalization الذي تحول النظرية التوليدية التحويلية تفسيره في اطار العمليات والأنماط التحويلية التي تتم في التراكيب المختلفة .

أما تحليل الجملة عند حذف أداة الاستفهام منها فيكون كما يلي :

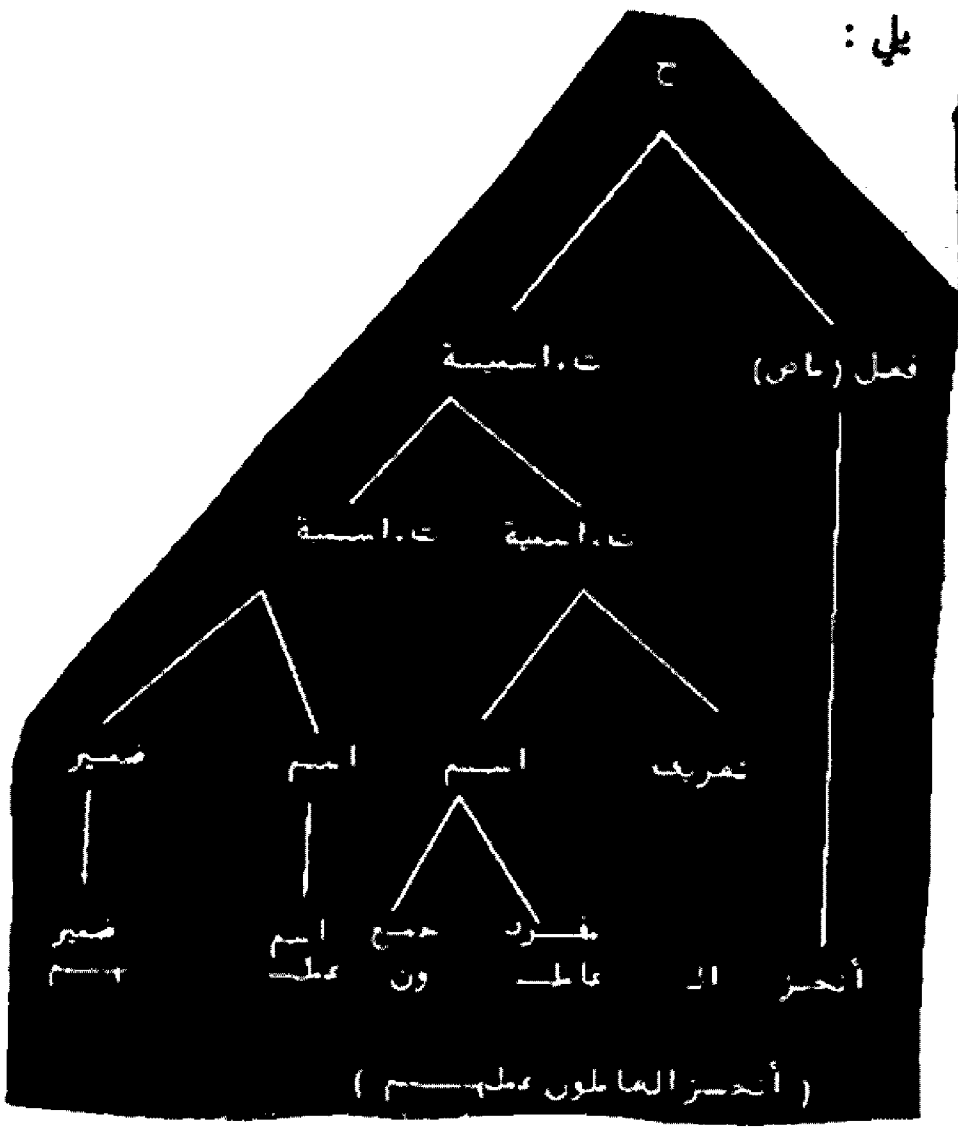

وهو نمط ثالث من أنماط التركيب العربي ، غير النمطين السابقين . وهذه الأنماط الثلاثة موضحة في الأشكال التالية التي تجسّد الفروق بينها :

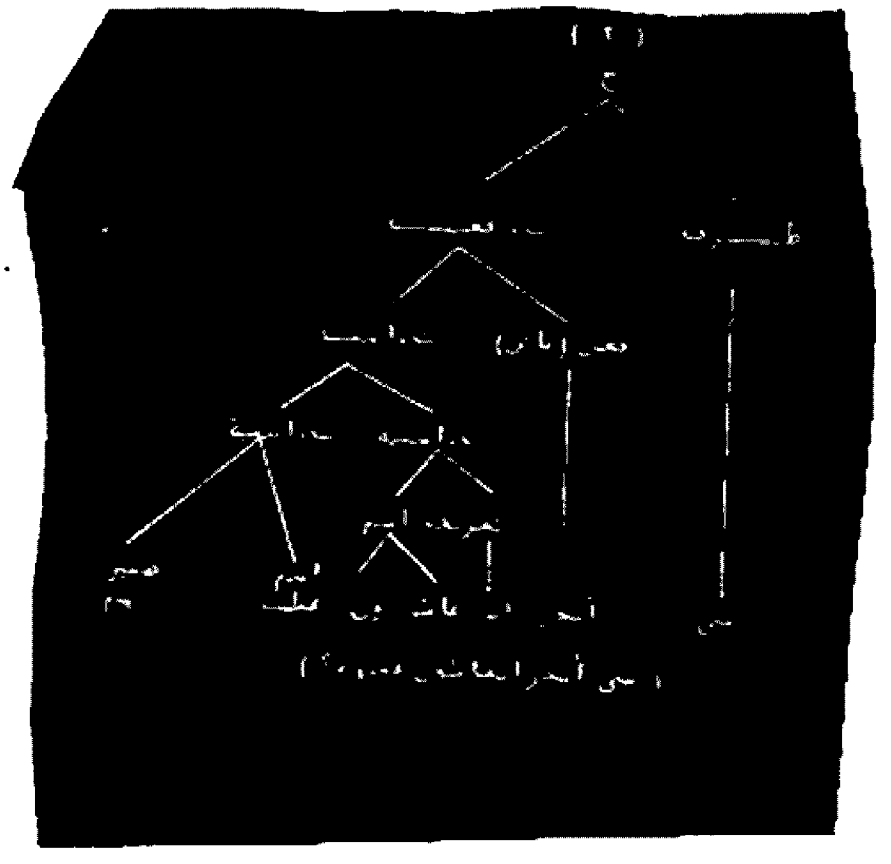

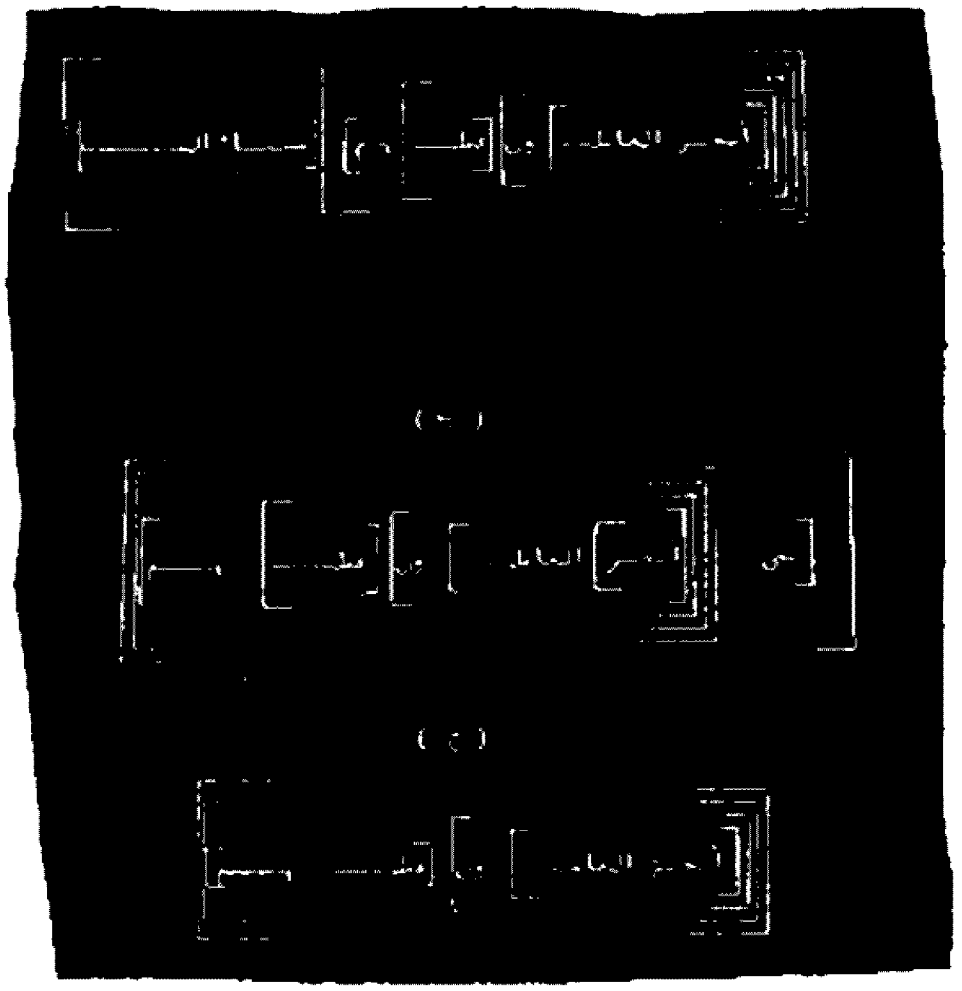

توضح التحليلات السابقة مايلي :

١ ـ ان وجود الظرف في الجملة الخبرية : « أنجز العاملون عملهم مساء السبت » هو الذي استدعى ورود اسم الاستفهام الدال على الظرفية « متى » في الجملة التحويلية الاستفهامية . وهذا يؤكد ماقلناه من أن البنية العميقة لهاتين الجملتين واحدة ، بمعنى أنه لايوجد لكل منهما بنية عميقة مختلفة احداهما عن الأخرى . وكان بعض علماء اللغة قد أشاروا الى مثل هذه الحقيقة ، نذكر منهم العالمين الشهيرين Paul Postal و Jerrold Katz[1] .

٢ ـ ان سقوط اسم الاستفهام الدال على ظرف الزمان من التركيب التالي : « متى أنجز العاملون عملهم ؟ » قد حوّل التركيب من صيغته الاستفهامية ، الى صيغة اخبارية « انجز العاملون عملهم » بصورة جعلت البنية العميقة لكل واحد من التركيبين مختلفة تماماً عن البنية العميقة للتركيب الآخر . ومن الضروري أن نتنبه الى أن شيئاً من ذلك لايحدث عند حذف همزة الاستفهام ، و (هل) ، من الجمل التحويلية الاستفهامية المصدرة باحدى هاتين الأداتين ، اذ تبقى البنية العميقة للتركيب الاستفهامي ، بعد حذف الهمزة ، أو (هل) ، كما هي قبل حذف الأداة . فاذا نظرنا في التركيب التالي : « هل قرأت الصحيفة ؟ » وجدنا بنيته الدلالية ، هي ذات البنية الدلالية عند حذف (هل) منه : « قرأت الصحيفة ؟ » بمعنى أن اسقاط أداة الاستفهام لم يغير شيئاً من حقيقة التركيب ، كما ان تحليل التركيبين يبقى واحداً ، وذلك على نحو ماهو مبيّن في المشجرين التاليين :

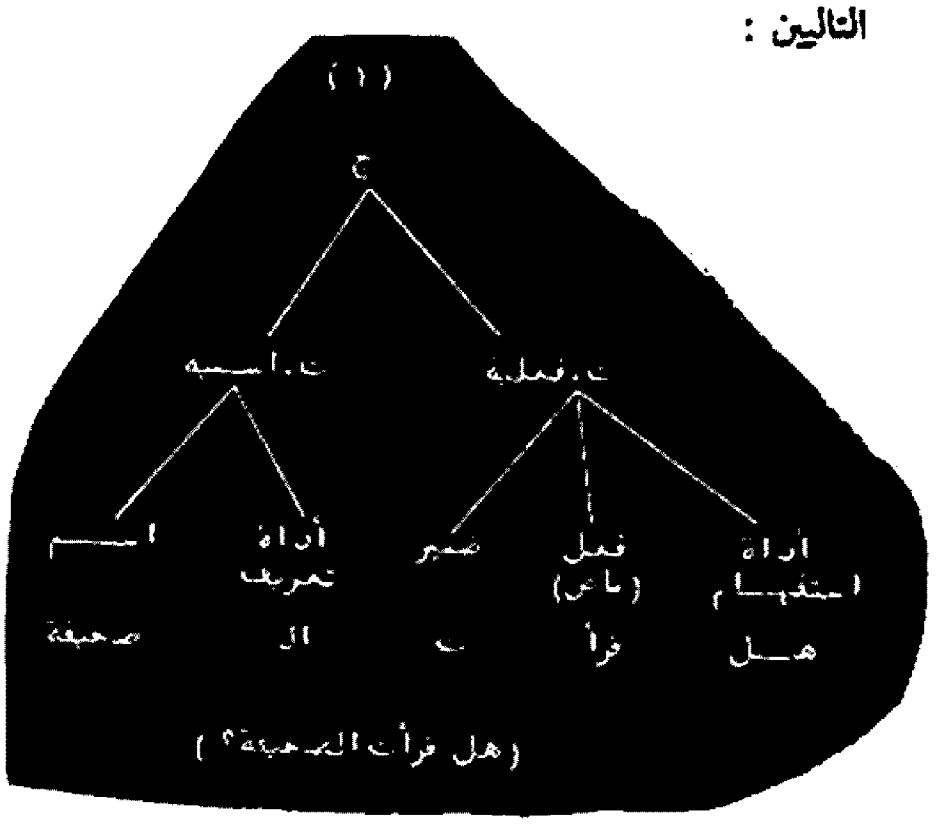

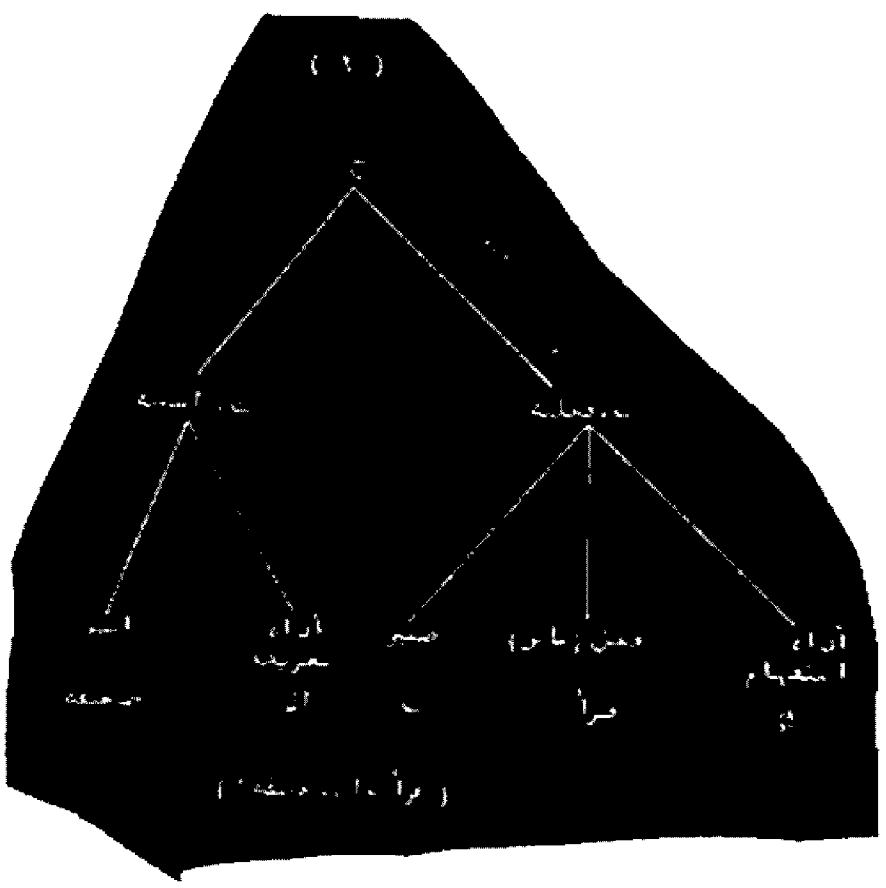

وملخص القـول في هـذه القضيـة ، أن حـذف أداة الاستفهام مقصور على أداتي الاستفهام الهمزة و (هل) الدالتين على التصديق ، دون الأدوات الأخرى ، وذلك لأن التصديق يمكن ان يظل متضمناً في الجملة بعد حذف الهمزة ، و (هل) .

وثمة سبب رابع يمنع حذف أسماء الاستفهام الدالة على الزمان ، أو المكـان ، أو السبب ، أو الهيئة ، من التراكيب السـابقة ، وهـو سبب مـرتبط بتعلق هـذه الأسـماء في الجملة التحويلية الاستفهامية ، فان أسماء الاستفهام تلك ، تتعلق تعلقاً مباشراً بالاسم فقط ، أو بالفعل فقط ، ولكنها لاتتعلق بركني الاسناد معاً ، تعلقاً مباشراً . أما تعلقها بالاسم فمثـل : متى الساعة ؟ أين الرجال الأوفياء ؟ ما القـول في الأدعياء ؟ لماذا الكذب ؟ كيف حالك ؟ وأما تعلقهـا بالفعـل تعلقاً مبـاشراً ، فمثل قولك : متى يكون الظلم عدلاً ؟ أين يكون الظلم عدلاً ؟

قد يقال : ان تعلق أسماء الاستفهام هذه بالاسم انما هو تعلق ظاهري ، أي أنه في البنية السطحية فقط ، يدلك على ذلك أن مقابلة البنى السطحية بالبنى الدلالية ، قد يوضح لنا وجود فعل محذوف في البنية السطحية ، وذلك على نحو ماهو مبين في القائمة التالية :

البنيـة الدلاليـة	البنيـة السـطحيـة
كيف (يكـون حـالـك) ؟	كـيـف حـالـك ؟
مـتى (يـأتي) نـصـر الله ؟	مـتى نـصـر الله ؟
أين (يـوجـد) الكتـاب ؟	أيـن الـكـتـاب ؟
أي الرجال (يكـون) هؤلاء ؟	أي الـرجـال هـؤلاء ؟
ما (يكون) السبب في ذلك ؟	مـا الـسـبـب في ذلـك ؟
مـن (يـكـون) الـرجـل	مـن الـرجـل ؟

وهـذا قـول صحيـح ، لكنـه لاينقض الحقيقـة التي وضحناها ، والتي تقول ان تعلق أسماء الاستفهام في التراكيب السـابقة ، انما هو ارتباط بأحد ركني الاسناد ، لابهما جميعاً . ومن الضروري أن نشير الى أننـا نستعمل هنـا مصطلح « التعلق » بالمعنى المستعمل في الدراسات اللغوية الحديثة ، بغض النظر عن اتفاقه أحياناً ، وعدم اتفاقه أحياناً أخرى ، مع المعنى الوارد في كتب التراث النحوي القديم .

وعلى كل حال ، فقد أدى تعلق هذه الأدوات تعلقاً مباشراً بأحد ركني الاسناد ، كما هو في التراكيب المذكورة أعلاه ، الى عدم جواز حذفها ، اذا أردنا بقاء التركيب استفهامياً . وهذا يعني أن تعلقها بأحد ركني الاسناد تعلقاً مباشراً ، جعلها ركنا من أركان التركيب .

والذي يدلك على أن هذه الأسماء تتعلق تعلقاً مباشراً بأحد ركني الاسناد فقط ، لابهما جميعاً ، هو أنك اذا أنشأت تعلّقها بركني الاسناد جميعاً ، اختلّ التركيب ، فلا تقول :

* متى الظلـم عدل ؟
* أين الظلـم عدل ؟
* كيف الظلم عدل ؟

(تشير النجمة * على يمين التركيب الى ان التركيب غير مقبول نحوياً) .

توضح الأشكال التالية حقيقة هذا التعلق :

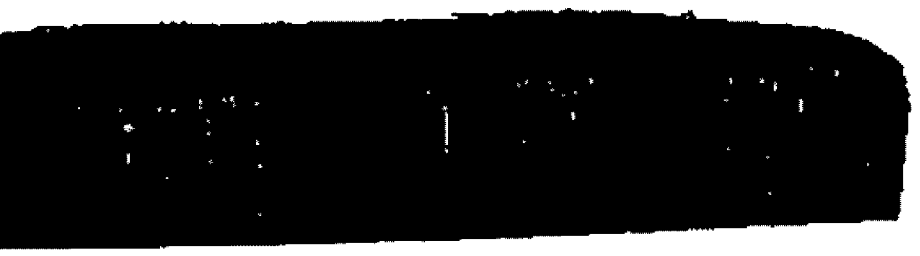

وانما كانت هـذه التراكيب غير صحيحة ، لأن ركنين الاسناد موجودان في الجملة ، واقحام هـذه الأدوات يؤدي الى ايجاد ركن جديد ، بجانب ركنين أصليين . وهذا يؤدي الى مـايمكن ان يسمى بتضارب الأركـان الاسنادية Attributive essentials conflict ولايزول هذا التضارب الا بازالـة أحد ركني الاسناد ، كأن تقول : متى العدل ؟ أين الظلم ؟ أين العدل ؟ كيف الظلم ؟ كيف العدل ؟ وهلم جرا . وفي هذه الحال ، فانك تحل اسم الاستفهام محل ركن اسنادي ، ليصبح هو نفسه ركناً ، وبذلك لايجوز حذفه . وانما كان ذلك كذلك ، لأن ركني

الجملة أساسيان في بنائها ، وبدونها لاتكون الجملة جملة .

حقاً ، قد يحذف الخبر ، وهو أحد ركني الاسناد ، اذا دلّ على الخبر المحذوف دالّ ، كما نص على ذلك النحاة ، ويكون الحذف جوازاً او وجوباً ، أما جوازاً ، فانه يحذف اذا كان معلوماً ، كقولك : « خرجت فاذا صديقي » ، أي منتظر ، وكقوله تعالى : ﴿ أكلهادائم ، وظلّها ﴾[10] ، أي كذلك . ويجب حذف الخبر في أربعة مواطن هي :

١ ـ اذا كان المبتدأ صريحاً في القسم ، نحو : « لعمرك لأقومنّ » ، اذ تكون البنية العميقة لهذا التركيب : « لعمرك قسمي لأقومنّ » . وانما وجب حذفه هنا ، لأن جواب القسم ، المبدوء بلام القسم ، قد سدّ مسدّه .

٢ ـ اذا كان المبتدأ معطوفاً عليه اسم بواو هي نص في المعية ، نحو : « كل رجل وعمله » . فالبنية العميقة لهذا التركيب هي : « كل رجل وعمله مقترنان » .

٣ ـ اذا كان الخبر كوناً مطلقاً ، والمبتدأ بعد (لولا) ، نحو : « لولا العلماء لهلك العوّام » . والأصل الدلالي لذلك كما يلي : « لولا العلماء موجودون لهلك العوام » .

٤ ـ اذا أغنى عن الخبر حال لاتصح أن تكون خبراً ، نحو : « مدحي العالم عاملاً » ، ونحو قول النبي عليه صلوات الله وسلامه : « أقرب مايكون العبد من ربه وهو ساجد » . وتقدير البنيتين الدلاليتين لهذين التركيبين على النحو التالي : « مدحي العالم اذا كان عاملاً » ، و « أقرب مايكون العبد من ربه موضعه وهو ساجد » .

وهكذا ، يتبين لك أن حذف الخبر يرد في التراكيب العربية ، اذا قام غيره مقامه . ومثل هذا الشرط غير متوافر في التراكيب التي ترد فيها أسماء الاستفهام أخباراً ، فلذلك لايجوز حذفها .

هذا الذي وضحناه عن حقيقة الدور الذي تمثله أسماء الاستفهام في الجملة ، لانجد له نظيراً في الهمزة و (هل) ، عندما تستعملان للتصديق . ان هاتين الأداتين ، وهما تستعملان للتصديق ، تتعلقان بركني الاسناد جميعاً ، تعلقاً مباشراً ، لابأحدهما دون الآخر ، وذلك على نقيض أدوات الاستفهام الأخرى . فاذا نظرنا في الجملتين التاليتين وجدنا أداتي الاستفهام ، الهمزة و (هل) ، متعلقتين بركني الاسناد جميعاً . ومادام هذا التعلق صحيحاً من الناحية النحوية ، فقد انتفى أن تكون أي من هاتين الأداتين ، ركناً من أركان التركيب . واذ كان ذلك كذلك ، فقد جاز حذف هاتين الأداتين ، وتبقى مع ذلك صيغة السؤال قائمة . يوضح الشكلان التاليان حقيقة ارتباط الهمزة و (هل) وتعلقها بأركان الاسناد :

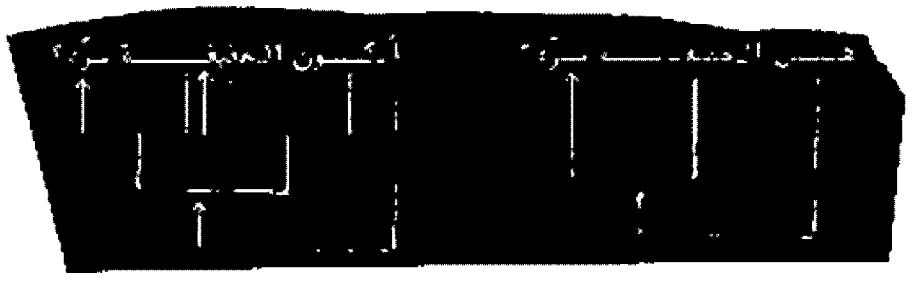

تتخذ مسألة التعلق ، على النحو الذي وضحناه ، بعداً ذا أهمية بالغة في مختلف النظريات اللغوية ، قديمها وحديثها . وقد كان للشيخ عبدالقاهر الجرجاني نظرات ثاقبة ، وآراء سديدة ، في توضيح مفهوم التعلق . وسنعود اليه بشيء من التفصيل ، عند الحديث عن التقدم والتأخير في التركيب الاستفهامي . وسنعالج هنا ، باختصار شديد ، قضية التعلق ، كما هي في نظريتي القوالب Tagmemic Theory والنحو النظامي Systemic Linguistics ، بعد ان فرغنا من مناقشتها في التوليدية التحويلية . فالمناقشة التالية تدور حول مسألة حذف أداة الاستفهام ، في ضوء هاتين النظريتين :

أما العلامة البروفوسور Kenneth Pike ، وهو مؤسس النظرية الأولى ، فيسمي التعلق بالتماسك Cohesion ، ويرى أن الجملة « قالب » ، وأن كل كلمة فيها لابد أن تشغل أربع خانات ، وهي :

١ ـ الرتبة Slot التي تشغلها الكلمة في التركيب . فقد تشغل حيّز الابتداء Subject ، أو حيّز الخبر Predicate ، أو حيّز الفضلة Adjunct .

٢ ـ الدور Role ، وهو الوظيفة الناجمة عن اشغال الحيّز

السابق ، وذلك كأن يكون المبتدأ فاعلاً ، كما في : « محمد جاء » ، أو أن يكون مجرد عنصر Item للاخبار ، كما في « السيارة جديدة » ، وكأن يكون المبتدأ مصدراً مؤولاً ، كما في « أن تستيقظ مبكراً خير لك » ، وكأن يكون الخبر جملة أو شبه جملة ، وكأن تكون « الفضلة » فيها مفعولاً ، أو حالاً ، أو تمييزاً ، أو غير ذلك مما هو من بابه .

٣ ـ الصنف Class ، وذلك كأن يكون المبتدأ اسماً صريحاً ، أو ضميراً ، أو اسم اشارة .

٤ ـ التماسك Cohesion ، وهو محصلة وقوع الكلمة في الخانات السابقة . فقد يكون التماسك لفظياً ومعنوياً في وقت واحد ، كقولك : « الكتاب جديد » . فقد وقع التماسك المعنوي بين هاتين الكلمتين باتحاد المبتدأ والخبر ، أي اتحادهما من حيث انهما كذلك . ووقع التماسك اللفظي بينهما ، باتفاقهما في التذكير اللفظي . وقد يكون التماسك معنوياً لا لفظياً ، وذلك كما في : « الكتاب جديدة مادته » ، اذ حصل التماسك المعنوي فقط بين (الكتاب) و (جدة المادة) ، وان كان التماسك بين (جديدة) و (مادته) تماسكاً لفظياً معنوياً ، لاتفاقهما في التأنيث .

ولابد أن ننظر الى الكلمات والتراكيب من زاوية أخرى ، وهي هل الكلمة عمدة ، فيعبّر عنها ساعتئذ بـ (+) ، أو هل هي فضلة ، فيعبر عنها بـ (∓) . فاذا كانت عمدة ، فان حذفها من شأنه أن يحدث خللاً في عملية التماسك . واذا طبقنا ذلك على أدوات الاستفهام ، في مثل التراكيب التي ناقشناها ، وجدنا أن حذفها غير ممكن ؛ لأنه يزيل عنصر التأليف والتماسك بين مفردات التراكيب . نأخذ مثلاً الجملة التالية : « متى اللقاء القادم ؟ » ، وننظر كيف يتم تحليلها في ضوء نظرية القوالب هذه :

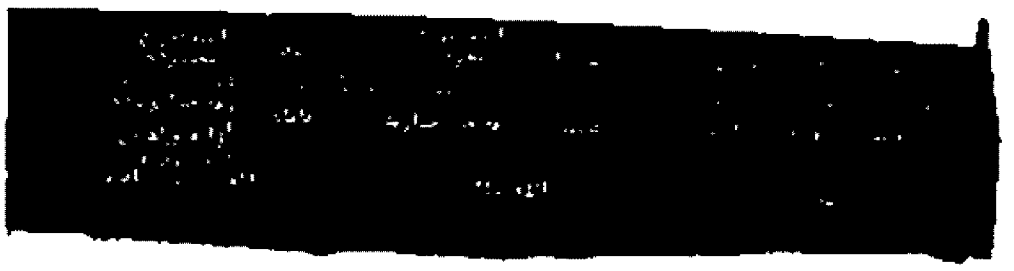

فبحذف اسم الاستفهام (متى) يختل تماسك التركيب ، لأن العلاقة الاخبارية المتبادلة بين (متى) و (اللقاء) ، قد فقدت بسقوط أحد ركنيها ، ولم يعد للتماسك بين المبتدأ (اللقاء) ، وصفته (القادم) من قيمة ، لأنه لايغني وحده في اقامة الجملة .

أما نظرية النحو النظامي ، وهي من أحدث النظريات اللغوية المعاصرة ، فيرى أصحابها أن التركيب يقوم على ثلاثة مستويات هي : الشكل Form والمادة Substance والسياق Situation[11] . وليس السياق في حقيقته الا نوعاً من العلاقة بين الشكل والموقف . وتبعاً لذلك ، فان اختلال أي من هذه المستويات الثلاثة ، سيؤدي الى اختلال التركيب . فاذا نظرنا في الآية الكريمة التالية : ﴿ أيان يوم القيامة ﴾[12] ، تبين لنا أن صيغة السؤال مكونة بالضرورة من اسم الاستفهام (أيان) ، داخلاً على تركيب لاتتم دلالته ، الا بدخول اسم الاستفهام هذا ، وذلك من أجل صحة وجود علاقة بين هذا الأداء ، والموقف الاستفهامي ، أي أن وجود مثل هذه العلاقة لايتم الا بوجود اسم الاستفهام في هذا التركيب . وفي حال سقوطه ، أو اسقاطه ، فان العلاقة بين الشكل والموقف تختل بالضرورة .

بعد الذي وضحناه من جواز حذف أداتي الاستفهام ، الهمزة و (هل) ، وهما تدلان على التصديق ، وعدم جواز حذف الأدوات الدالة على التصور : نودّ أن نبين بعض الحقائق المهمة المتعلقة بالوظيفة الدلالية لحذف هاتين الأداتين ، فنقول : ان حذف هاتين الأداتين من التراكيب الاستفهامية ، لم يكن لمجرد الرغبة في توسعة الاستعمالات اللغوية ، ولا للتخلص من أداة الاستفهام . على أنه يمكننا أن نلحظ الوظيفة الدلالية لحذف هاتين الأداتين ، اذا قارنّا بين الجملتين التاليتين :

هل رأيت الساحر ؟ رأيت الساحر ؟

أما الجملة الاستفهامية الأولى : « هل رأيت الساحر ؟ » فهي من النمط الاستفهامي الذي يسمى النمط المحايد Neutral ، بمعنى أن السائل ليس لديه فكرة مسبقة عن رؤية

المخاطَب (بفتح الطاء) لذلك الساحر ، بينما يوحي التركيب الاستفهامي الثاني « رأيت الساحر ؟ » أن السائل لديه فكرة مسبقة أو معرفة من نوع ما ، حول رؤية المخاطب لذلك الساحر . انه لايريد تأكيداً لخبر رؤية الساحر ، ولكنه يستهجن أو يستنكر أو يستغرب ، أو يعجب . وعليه ، فان تحويل الجملة الاستفهامية ، بحذف أداة الاستفهام (هل) والهمزة ، يعمل على تحويل السؤال الذي سميناه « محايداً » الى سؤال غير محايد . ذلك أن السؤال المحايد لايقتضي معرفة مسبقة بالجواب ، بينما يقتضي حذف أداة الاستفهام مثل هذه المعرفة ، أي أن السؤال لايكون محايداً . وكيف يكون كذلك ، وللسائل معرفة بوقوع الأمر المسؤول عنه ؟ وقد أعجبني وصف أحد العلماء للسؤال المحذوفة أداته ، أي السؤال غير المحايد ، حين قال أنه يعبّر عن قدر من شك لايقتضيه السؤال المحايد[13] ، أي السؤال الذي لم تحذف أداته . والمراد بالشك هنا ، الشك بالخبر أو المعرفة المسبقة التي انتهت الى أسماع السائل ، والتي تدفعه الى أن يسأل السؤال بصيغة « السؤال غير المحايد » .

أنماط أخرى من الحذف :

هناك أنماط أخرى من الحذف ، نذكر منها :

أ ـ قد يحذف الفعل الذي تتعلق به همزة الاستفهام ، و (هل) تعلقاً مباشراً . وساعتئذ ، لابد من تحويل التنغيم ليتوافق مع المعنى الجديد ، وذلك كأن تقول :

هل من عالم فاسأله ؟

هل في الدار من أحد ؟

أمِنْ سؤال ؟

هل لك من تعليق ؟

الأصل الدلالي في التراكيب السابقة : هل (يوجد) عالم فاسأله ؟ هل (يوجد) في الدار أحد ؟ أتريد سؤالاً ؟ هل (يوجد) لك تعليق ؟ وهلم جرا .

ب ـ وقد يحذف السؤال كله ، وذلك كأن تقول : « أين كنتُ ؟ » فقد يكون السؤال رداً على من سألك : « أين كنتَ ؟ » « فرددت عليه استنكاراً لسؤاله ، أو استرجاعاً للسؤال : « أين كنتُ ؟ » فالمحذوف هنا سؤال كامل هو : « أتسألني ؟ » لأن الأصل هو : « أتسألني أين كنتُ ؟ » .

ومثل هذا الحذف قولك : « ماذا أسأل ؟ » فقد يكون هذا رداً على من قال لك : « ماذا تسأل ؟ » ، استنكاراً لسؤاله ، أو استرجاعاً له ، عندما لاتكون قد سمعت السؤال جيداً . وقد يكون قولك : « ماذا أسأل ؟ » رداً على من قال لك : « اسألْ » . والأصل في ردك في الحالة الأولى هو : « أتسألني ماذا أسأل ؟ » فحذفت القسم الأول من السؤال . ويكون التحليل كما هو مبين في المشجّر التالي :

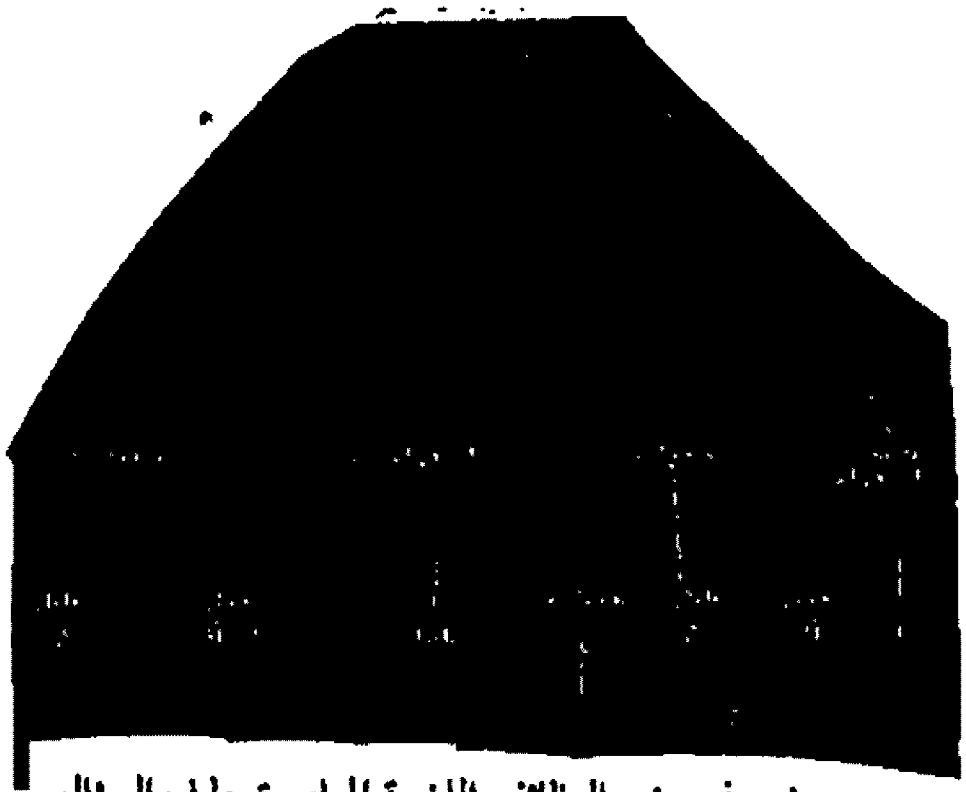

ويشيع في بعض الوظائف اللغوية المعاصرة حذف السؤال كله ، والاكتفاء بما يدل عليه في السياق الاخباري . فقد يستهل احدهم موضوعه قائلاً : « نعم ، تقاس الأمور بنتائجها » ، دون ان يصدّر الموضوع بسؤال . ومعنى ذلك ، أن المتكلم ، أو الكاتب ، قدّر أن أحداً سأله سؤالاً : « هل تقاس الأمور بنتائجها ؟ » فجاء جوابه « نعم ، تقاس الأمور بنتائجها » رداً على هذا السؤال المقدّر . وقد يستهل بعضهم حديثه أو موضوعه قائلاً : « لا . . لا أريد أن أحدثكم عن الكذب على العلماء » ، وكأنه تصور أن أحد الناس يسأله : « هل ستحدثنا عن الكذب عن العلماء ؟ » فجاء جوابه : « لا أريد . . » رداً على ذلك . ويمكن أن يعبّر عن هذا رياضياً بما يلي :

∅ ⟸ ب + أ

وذلك حين تكون (ب) أداة الجواب (نعم ـ بل ـ لا) ، و (أ) هي الجملة التي تتحد مع الجملة الاستفهامية المحذوفة (هل تقاس الأمور بنتائجها ؟) في البنية العميقة .

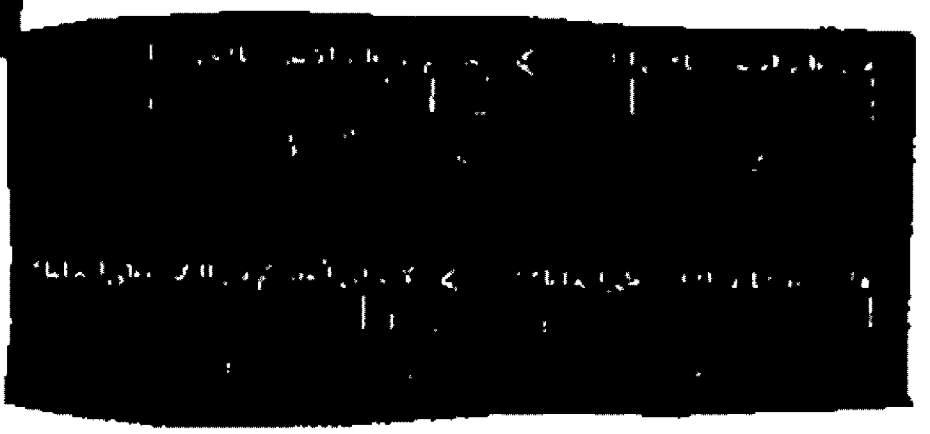

ويمكن تسمية هذا القانون بقانون الاشتمال ، لاشتمال الجواب على سؤال مقدّر . ويمكن اضافته الى قوانين التحويل في التوليدية التحويلية[11] .

أما التصديق بنعم ، أو عدم التصديق بلا ، للاسئلة التي تصدّر بهمزة الاستفهام أو (هل) ، فيمكن تفسيره بحسب قانون الاحلال ، ويعبر عنه رياضياً كما يلي :

أ ⟸ ب

فعندما يسألك شخص : « هل جاءك اليوم زائر ؟ » تجيبه بنعم أولاً ، مستغنياً باحداهما عن اعادة الجملة ، وبذا تستعيض عن اعادة الجملة بأداة الجواب . والشيء ذاته يقال عن السؤال منفياً . فاذا قال لك قائل : « ألم يأتك زائر اليوم ؟ » قلت : « بل » اذا كان الأمر قد حدث ، و « نعم » اذا لم يكن كذلك . وهذه الصورة مختلفة تماماً عن سابقتها ، فهناك تحذف السؤال ، وتستعيض عنه بنعم أو لا . وهنا تحذف الجواب ، وتستعيض عنه بنعم أو لا .

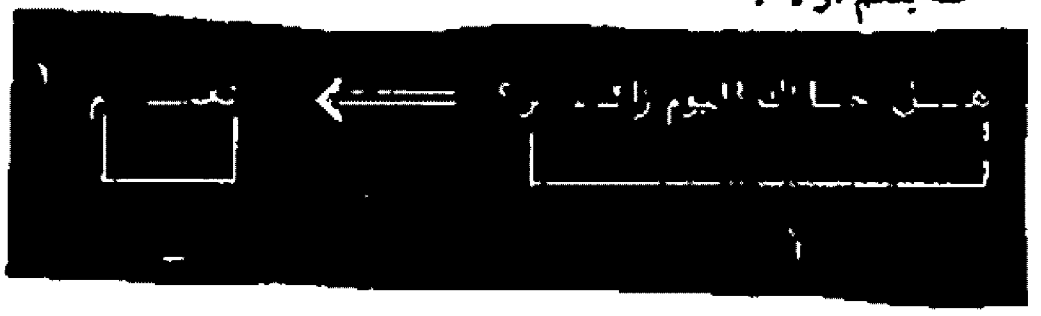

وإذا كررت صيغة السؤال في الجواب ، مع وجود أداة الجواب (نعم أو لا) ، فقد أصبح هذا نمطاً آخر غير نمط الحذف .

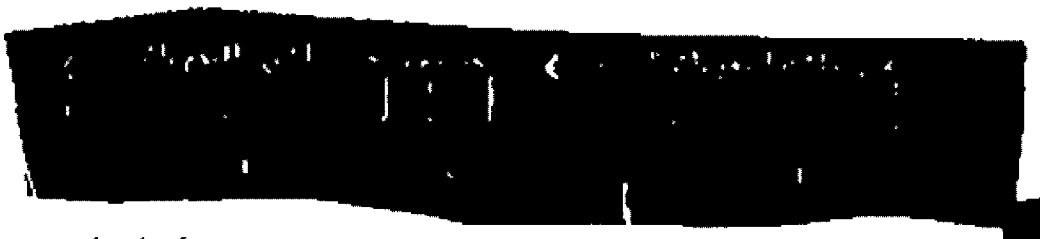

وهذا هو قانون التوسعة . وقد يظن أنه تطبيق لقانون الزيادة ، وليس كذلك في الحقيقة ، لأن الزيادة تقتضي وجود عنصر جديد ، يختلف عن العناصر الأصلية . أما (نعم) ، فليست عنصراً جديداً في الاجابة ، وانما هي اقرار لمضمون الجملة التي بعدها : « جاءني اليوم زائر » . أما أننا أعطيناه الرمز (ب) ، وهو مختلف رياضياً عن الرمز (أ) ، فان ذلك لايقتضي اختلاف الرمزين مضموناً ، بل هو اختلاف ظاهري . والذي يدلك على أن حقيقة كل من (أ) و (ب) متطابقة مع الأخرى ، أنك تكتفي في الجواب بالعنصر (ب) : « نعم » ، دون حاجة الى اعادة العنصر (أ) : « جاءني اليوم زائر » . وسنوضح بعد قليل ، كيف يمكن التعبير عن ذلك رياضياً ، بحيث لايكون هناك لبس بين قانوني الزيادة والتوسعة .

ومن صور الحذف في التركيب الاستفهامي ، المصدر بالهمزة ، أنك اذا استعملت الهمزة فيه للتصور ، دون التصديق ، فقد جاز لك حذف مايقابل المسؤول عنه ، حين يكون له مقابل ، بشرط أن يكون معلوماً للمخاطب المسؤول ، أو أن يكون معلوماً من السياق . ويسمى مايقابل المسؤول عنه بالمعادل . فاذا عرف الشخص الذي تسأله « أفي الدار أبوك ؟ » أنك انما تريد من سؤالك : « أفي الدار أبوك أم في العمل ؟ » فقد جاز لك حذف المعادل ، وهو هنا : « في العمل »[12] .

لكن حذف المعادل غير جائز اذا لم يكن معلوماً للمخاطَب (بفتح الطاء) أو لم يكن معلوماً من السياق . فاذا قلت : « أجرح الجندي ؟ » وأنت تريد من سؤالك : « أجرح أم قتل ؟ » فالسؤال غير صحيح . نعم ، هو صحيح من الناحية

التركيبية المجردة أولاً ، وهو صحيح من حيث انه يستعمل في التصديق دون التصور ثانياً ، لكنه غير صحيح من حيث أنك استعملته للتصور ، وهو لايستعمل الا للتصديق . وقد أسلفنا لك قول أصحاب مدرسة النحو النظامي ، وقولهم هنا مفيد بل صحيح مطلقاً ، عندما ذهبوا الى أن السياق ليس في حقيقته ليس الا ترابطاً بين الشكل والموقف . الشكل هنا هو صيغة السؤال : « أجرح الجندي ؟ » ، والموقف هو موقف السائل الذي يريد أن يعرف هل جرح الجندي أو قتل . واذْ لم يتحد الشكل والموقف جميعاً في اطار وظيفي واحد ، فان السياق الذي تستعمل فيه عبارة « أجرح الجندي ؟ » ليس هو نفس السياق الذي تستعمل فيه الجملة الاستفهامية : « أجرح الجندي أم قتل ؟ » اللهم الا اذا كان الذي تسأله يعرف انك انما تريد من سؤالك : « أجرح الجندي ؟ » مايراد من السؤال : « أجرح الجندي أم قتل ؟ » .

وعلى كل حال ، فان السؤال : « أجرح الجندي أم قتل ؟ » قد حوّل التركيب الأول : « أجرح الجندي ؟ » من التصديق الى التصور ، وحوّله من السؤال عن أمر واحد ، كان هو المجهول الوحيد بالنسبة للسائل ، الى أمرين يستويان في عدم معرفة السائل بهما .

وهكذا ، فان حذف المعادل قد يؤدي الى اختلاف التركيب ، لاختلاف السياق الذي يستعمل فيه ، وقد يحول التركيب والسياق جميعاً ، على نحو ماتبيّن .

ومن صور الحذف في الأساليب الاستفهامية أن يحذف متعلق الاسم ، سواء أقولاً كان أم غير قول[16] . فمن الشواهد التي حذف منها المتعلق الذي ليس قولاً ، قوله تعالى : « يتوارى من القوم من سوء مابشّر به ، أيمسكه على هون أم يدسّه في التراب »[17] . والتقدير : يتوارى من القوم من سوء مابشّر به ، يفكر أيمسكه على هون أم يدسه في التراب . وقدّر بعضهم متعلق الاستفهام في هذه الآية بأنه اسم ، كأنه قال : مفكراً أيمسكه . . الى آخره .

وقد ذهب بعضهم الى ان الغالب ان يكون المتعلق المحذوف في القرآن الكريم خاصة ، فعل القول ، ومن أمثلته الآيات الكريمة التالية :

١ ـ « فأما الذين اسودت وجوههم أكفرتم بعد ايمانكم ؟ »[18] .

٢ ـ « يوم هم بارزون لايخفى على الله منهم شيء ، لمن الملك اليوم ؟ لله الواحد القهار »[19] .

٣ ـ « ويوم يعرض الذين كفروا على النار ، أليس هذا بالحق ؟ »[20] .

٤ ـ « ربنا أخّرنا الى أجل قريب نجب دعوتك ونتّبع الرسل ، أو لم تكونوا أقسمتم من قبل مالكم من زوال ؟ »[21] .

٥ ـ « ومن جاء بالسيئة فكبّت وجوههم في النار ، هل تجزون الا ماكنتم تعملون ؟ »[22] .

٦ ـ « ويوم يعرض الذين كفروا على النار أأذهبتم طيباتكم في حياتكم الدنيا ؟ »[23] باثبات همزة الاستفهام على قراءة ابن عامر .

والمعنى في كل ذلك على تقدير : « يقال لهم : أكفرتم ؟ » و « يقال لهم : لمن الملك اليوم ؟ » و « يقال لهم : أليس هذا بالحق ؟ »[24] وهلم جرا .

الأنماط التحويلية الناجمة عن الزيادة والتوسعة :

الزيادة والتوسعة نمطان من العمليات التحويلية كما عرفنا . وتتمثل الزيادة في اضافة عنصر جديد لم يكن له وجود أصلاً في التركيب . ويعبّر عن ذلك رياضياً بالصورة المألوفة التالية :

ا ⟸====== ا + ب

وقد يكون هذا التعبير الرياضي ملبساً ، اذ ليس فيه مايشير الى ان العنصر (ب) غير متضمن في العنصر (ا) ، فانه اذا كان متضمناً فيه ، فالقانون قانون توسعة ، لاقانون زيادة . ويمكن توضيح ذلك بالجملة التوليدية : « سافر زيد » ، فان زيادة همزة الاستفهام عليها ، يجعلها جملة تحويلية : أسافر زيد ؟

ولما لم تكن همزة الاستفهام هذه امتداداً لأحد عنصري الجملة التوليدية ، أي بما أنها ليست متضمنة في أحدهما ، فان وجودها في الجملة الاستفهامية التحويلية ، وجود زيادة ، لاوجود توسعة .

وتتمثل التوسعة في جعل مجال عنصر من عناصر الجملة أكثر اتساعاً مما كان عليه ، قبل التحويل . ويعبّر عن ذلك رياضياً بالصورة المألوفة التالية :

أ ===⫹ أ + ب

وهي الصورة نفسها التي يعبر بها عن قانون الزيادة . ومع أن التوسعة في ظاهرها زيادة ، ولكنها ليست كذلك حقيقة . واذن ، حتى يزول اللبس الناجم عن استعمال صيغة رياضية واحدة ، لابد من تعديل صورة هذين القانونين ، بما يميز أحدهما عن الآخر .

أما قانون الزيادة فنرى أن تكون صيغته الرياضية كما يلي :

أ ===⫹ أ + ب : ب ⫰ أ

« (أ) تتحول الى (أ) + (ب) حيث (ب) غير متضمنة في (أ) » .

وأما قانون التوسعة فنرى أن تكون صيغته واحدة من الصور التالية :

أ ===⫹ أ + ب : ب ⫐ أ

« (أ) تتحول الى (أ) + (ب) حيث (ب) متضمنة في (أ) » .

أو : أ + ب ==== أ + أ + ب

أو : أ + ب ==== أ + ب + ب

فان من شأن هذه الصيغ الثلاث أن تزيل اللبس الناجم عن استعمال صيغة واحدة لقانوني الزيادة والتوسعة .

ومادمنا بصدد النظر في قوانين التحويل ، فلا بأس أن نشير هنا ، الى ان قانوني التضييق والحذف ، يلتبس أحدهما بالآخر كذلك في موضعين : أحدهما عند عدم التفريق بينهما من حيث المضمون ، وثانيهما عند عدم التمييز بينهما من حيث الصيغة ، أي عند استعمال صيغة رياضية واحدة لهذين القانونين ، مع اختلاف حقيقتهما من حيث المضمون .

أما قانون الحذف فيشمل حذف أحد عناصر التركيب ، عندما لايكون العنصر المحذوف متضمناً في العنصر الموجود في التركيب . ومثل ذلك حذف الفاعل ، أو المبتدأ ، أو الخبر ، فالفاعل ليس جزءاً من الفعل ، والمبتدأ ليس جزءاً من الخبر ، ولا الخبر جزء من المبتدأ ؛ فحذف أحد هذه العناصر ، انما يكون بحسب قانون الحذف ، لابحسب قانون التضييق .

وأما قانون التضييق فيعني حذف عنصر من التركيب متضمن في العنصر الباقي فيه . وقد يتم تضييق أكثر من عنصر من عناصر التركيب في عنصر واحد ، وذلك مثل : « قال لاحول ولاقوة الا بالله » ، فان الصيغة المنحوتة منها ، وهي « حوقل » ، تتضمن العنصرين المحذوفين جميعاً ، وهما : « قال » (اذ لاتكون حوقلة دون قول تصدر به) ، و « لاحول ولاقوة الا بالله » . فهذا اذن ، من قانون التضييق ، لاقانون الحذف .

يعبّر عن قانوني الحذف والتضييق عادة بالصيغة الرياضية التالية :

أ + ب ===⫹ أ

أو بالصيغة التالية :

أ + ب ===⫹ ب

ولإزالة اللبس الناجم عن استعمال صيغة رياضية واحدة لهذين القانونين ، فاننا نرى ضرورة تعديل هذه الصيغة ، حتى يكون بالامكان التعبير عن القانونين دون أدنى لبس . والذي نراه أن تكون الصيغة الرياضية لقانون الحذف كما يلي :

أ + ب ===⫹ أ : ب ⫰ أ

« يتحول التركيب المكون من العنصرين (أ) و (ب) الى (أ) ، بحيث لايكون العنصر (ب) متضمناً في (أ) » .

أو كما يلي :

أ + ب ===⫹ ب : أ ⫰ ب

« يتحول التركيب المكون من العنصرين (أ) و (ب) الى (ب) ، بحيث لايكون العنصر (أ) متضمناً في(ب) » .

أما قانون التضييق ، فنرى أن تكون صيغته الرياضية كما يلي :

أ + ب ⟹ أ : ب ⊃ أ

« يتحول التركيب المكون من العنصرين (أ) و (ب) الى (أ) ، بحيث يكون العنصر (ب) متضمناً في (أ) » .

أو كما يلي :

أ + ب ⟹ ب : أ ⊃ ب

« يتحول التركيب المكون من العنصرين (أ) و (ب) الى (ب) ، بحيث يكون العنصر (أ) متضمنا في (ب) » .

ونعود الى قانون التوسعة ، فنقول ان بروزه في التراكيب الاستفهامية ، من حيث هي كذلك ، قليل الدوران في اللغة العربية . وربما كانت الآية الكريمة التالية خير دليل على توسعة الاستفهام في العربية : « أتقولون للحق ، لما جاءكم : أسحر هذا ؟ »[10] فالبنية العميقة لهذا التركيب القرآني تتضمن الجمل التوليدية التالية :

١ ـ جاءكم الحق .

٢ ـ قلتم للحق : هذا سحر .

ولما دخل الاستفهام على الجملة التوليدية : « قلتم للحق » ، فقد حولها الى جملة تحويلية استفهامية ، فأصبحت « أتقولون للحق ؟ » وكان من المتوقع أن يكون التركيب في بنيته المنطوقة : « أتقولون للحق لما جاءكم : هذا سحر ؟ » ولكن الاستفهام جاء بصورة موسعة ، حتى أنه امتدّ الى الجملة التوليدية : « هذا سحر » فأصبحت : « أهذا سحر ؟ » ، ثم تغير الموضع ، فأصبحت الجملة هكذا : « أسحر هذا ؟ » .

والذي يدلك على أن الاستفهام في الجملة التحويلية : « أسحر هذا ؟ » هو امتداد للاستفهام في الجملة التحويلية : « أتقولون ؟ » هو أن الاستفهام فيهما واحد ، بمعنى أن السؤال انما كان عن شيء واحد ، وهو السؤال عن قولهم للحق انه سحر . وقد خرج السؤال ، كما هو معلوم ، الى الاستنكار ، فكان استفهاماً انكارياً .

أما الزيادة ، فهي ظاهرة لغوية سائرة في لغات العالم ، مكتوبة وغير مكتوبة . ووجودها في اللغات وجنود سيرورة وشيوع ، سواء أكان من الناحية الصوتية ، أم من الناحية الصرفية ، أم من الناحية التركيبية .

وتشيع الزيادة في الوحدات اللغوية العربية ، صوتية وصرفية وتركيبية . ومع أن الزيادة تؤخذ باعتبار كونها زائدة على الجمل التوليدية ، فانه لايوجد مايمنع من أن تدرس في الجمل التحويلية ، ومن ضمنها الجمل الاستفهامية ، تماماً كما يدرس الحذف في الجملة الاستفهامية ، وهو في الأصل ، يُتناول باعتبار كونه حذفاً من الجملة التوليدية .

تبرز الزيادة في الجملة الاستفهامية في المواطن التالية :

١ ـ زيادة (من) في الجملة الاستفهامية .

٢ ـ زيادة الاستثناء في الجملة الاستفهامية .

٣ ـ زيادة النفي على همزة الاستفهام و (هل) .

وفيما يلي مناقشة لهذه الموضوعات :

١ ـ زيادة (مِنْ) في الجملة الاستفهامية :

تزاد (مِنْ) في الجملة الاستفهامية المصدرة بالهمزة أو (هل) . فقد تسبق الفاعل فتجره لفظاً ، ويبقى فاعلاً في المعنى ، مرفوعاً محلاً . وقد تسبق المفعول به كذلك ، فيبقى مفعولاً في المعنى منصوباً محلاً . وقد تسبق المبتدأ ، ويكون من أمره ماكان من أمر سابقيه .

وقد ذهب النحاة الى ان (من) التي تدخل على الجملة الاستفهامية قد تعني الجنس ، وقد تعني الاستغراق . اما التي تعني الجنس فمثل قولك : هل قام من رجل ؟ أي هل قام رجل ؟ ومثل ذلك قولك : هل رأيت من رجل ؟ وقولك : هل في الدار من رجل ؟ وكقول الشاعرة :

هل عليّ ويحكمـا اذا عشقت من حـرج ؟

وأما التي للاستغراق فمثل قولك : « هل قام من أحد ؟ » ، و « هل رأيت من أحد ؟ » و « هل في الدار من أحد ؟ »[11] .

وهذا الذي ذهبوا اليه مرجوح يمكن نقضه ، ذلك أن

التراكيب التالية تدل على الجنس ، حتى قبل دخول (من) عليها :

هل جاء رجل ؟ هل رأيت رجلاً ؟ هل في الدار رجل ؟

فان كلمة (رجل) في هذه التراكيب ، لاتنفك عن الدلالة على الجنس ، بسبب مجيئها منكرة ؛ والتنكير ، كما هو معروف ، يدل على العموم . والعموم هنا ، عموم الجنس . يضاف الى هذا ، أن التراكيب التالية تدل على الاستغراق ، حتى قبل دخول (من) عليها :

هل جاء أحد ؟ هل رأيت أحداً ؟ هل في الدار أحد ؟

فان كلمة (أحد) في التراكيب السابقة تكتسب من التنكير عموماً يدل على استغراق كل من تنطبق عليه كلمة (أحد) .

ان دخول (من) على الجمل السابقة ، لم يكسبها دلالة الجنس أو الاستغراق ، كما ذهب الى ذلك النحاة . وانما دخلت عليها لمطلق التوكيد . وبيان ذلك أنه لما كانت العربية لغة غير نغمية (أي أن النغمة فيها لاتعمل على تغيير الكلمة الى كلمة أخرى) ، فقد استحدثت عوضاً عن ذلك ، أدوات تكون بديلاً موضوعياً للتوكيد المستفاد من التنغيم . وكانت حروف الزيادة من هذا القبيل ، ومنها بطبيعة الحال ، (من) الداخلة على الجملة الاستفهامية . فحرف الجر الزائد داخلاً على هذه الجملة ، هو بديل للتوكيد المستفاد من التنغيم ، لابديل للتنغيم نفسه .

ولابد أن نذكّر هنا ، أن الزيادة انما هي زيادة في المنطوق على نظيره في البنية العميقة أو في البنية الدلالية . وهذا يعني أن تخرج بعض العلماء من أن يصفوا حروف الزيادة في التراكيب القرآنية بأنها زائدة ، انما هو تأثم في غير اثم ، اذ ان وجود حروف الزيادة لايعني أن ثمة حروفاً زائدة لاقيمة لها . وانما يعني ان هذه الحروف زائدة في ماهو منطوق ، على النظير في البنية العميقة . فحرف الجر (من) في الآية الكريمة التالية : « هل يراكم من أحد »[٣] ، انما هو زائد على النظير (غير القرآني) : « هل يراكم أحد » .

٢ ـ زيادة مورفيم الاستثناء في الجملة الاستفهامية :

قد يدخل على التركيب الاستفهامي أحد مورفيمات الاستثناء ، مثل (الاّ) ، و (غير) ، و (سوى) ، فيتحول من تركيب استفهامي ، الى تركيب استفهامي استثنائي ، وهما نمطان متغايران في العربية . لننظر في التراكيب التالية :

١ ـ هل يهلك الا القوم الظالمون ؟

٢ ـ هل سيفوز بالجائزة غير الناجحين ؟

٣ ـ هل يكذب على العلماء غير السفهاء ؟

٤ ـ (فهل ينظرون الا سنّة الأولين)[٤] .

لقد وصفنا التراكيب السابقة بأنها تراكيب استفهامية استثنائية . اما انها استفهامية ، فمن حيث واقع بناها السطحية . وأما أنها استثنائية ، فمن حيث ان الفعل فيها واقع بصورتين احداهما صورة سلبية ، وهي تقابل المستثنى منه ، بينما تقابل الصورة الايجابية المستثنى . فاذا نظرنا في الجملة الأولى : « هل يهلك الا القوم الظالمون » تبين لنا أن الفعل فيها واقع بصورتين ، احداهما صورة سلبية ، وهي صورة المستثنى منه : « لايهلك الناس » ، والثانية صورة ايجابية ، وهي صورة المستثنى : « يهلك القوم الظالمون » .

ونتظر في العبارة الثانية : « هل سيفوز بالجائزة غير الناجحين ؟ » فنجد البنية العميقة ، قد تضمنت المعنيين التاليين :

أ ـ ان الناجحين سيفوزون بالجائزة .

ب ـ لن يفوز بالجائزة غير الناجحين .

وأما التركيب الثالث : « هل يكذب على العلماء غير السفهاء ؟ » فبنيته العميقة تتضمن :

أ ـ لايكذب الناس على العلماء . ب ـ يكذب السفهاء على العلماء .

وقد يتصور البعض أن (هل) في التراكيب السابقة وأمثالها ، انما هي للنفي . والحق أن النفي مستفاد من اتحاد (هل) ، و (الا) ، في مورفيم مركب . وانما كان اتحادهما مورفيما مركباً ، رغم اختلاف موقع كل منهما ، لأن وجودهما في التركيب ، يغير الصيغة الاستفهامية الى صيغة أخرى ، تماماً كما لو كان التحويل في التركيب ناشئاً عن مورفيم واحد مفرد . اما الصيغة الاستفهامية الجديدة التي تحول اليها التركيب بوجود

(هل) و (الا) فيه ، فهي الاستفهام السلبي ، أو الاستفهام الاستثنائي ، واقترح تسمية هذا النوع من الاستفهام بالاستفهام المفرّغ ، جرياً على طريقة النحاة في تسمية أحد أقسام الاستثناء بالاستثناء المفرّغ .

لكن ادخال مورفيم الاستثناء ، على الجملة الاستفهامية ، لايجعلها دائماً من هذا القبيل . فان لايجابية الفعل ، أو سلبيته ، ولايجابية المسند اليه ، أو سلبيته ، أثراً في هذا التحويل . ولتوضيح هذه المسألة ، ننظر في بعض التراكيب السابقة ، مرة أخرى ، بشكل مفصل :

أما التركيب الأول : « هل يهلك الا القوم الظالمون » ، فهو مكون من عدد من المورفيمات . فالمورفيم الأول منها سالب ، وهو (هل)[٣] . والمورفيم الثاني منها سالب كذلك ، وهو (يهلك) ، لأن الموجب نقيضه وهو (يفوز) . وأما المورفيم الثالث فهو (الاّ) ، وهو سالب كذلك ، لأنه استثناء ، والاستثناء سلب كما هو معروف . وأما المورفيم الرابع فهو (الظالمون) ، وهو سالب ونقيضه (العادلون) موجب ، بمعنى أنه صفة موجبة . غير أن اتحاد المورفيمين السالبين (هل) و (الا) يولّد مورفيما مركباً موجباً ، كأنه لم يعد لهذين المورفيمين السالبين أي تأثير ، اذا نظر الى كل واحد منهما على حدة . ولذا ، فقد انصرف معنى الجملة الى : « يهلك الظالمون » ، وذلك على نحو مبين في الشكل الآتي :

وهناك دلالة أخرى لهذا التركيب ، غير ايجاب السلب للسالب ، وهي ايجاب الموجب للموجب ، المتمثل في وقوع الفوز للعادلين . فاذا غيرت الفعل السالب (يهلك) ، وجعلته موجباً ، تغير المعنى رأساً على عقب ، وأصبح كما يلي :

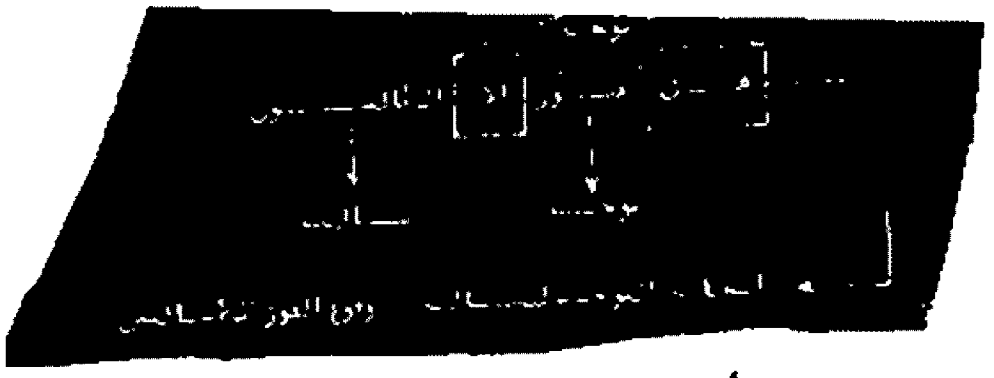

وغالباً مايكون هذا التركيب غير ذي دلالة مقبولة ، اذ ان الأعراف والمبادىء والقوانين السماوية وغير السماوية ، تجمع على أنه لافوز للظالم ، بغض النظر عن اختلافها في تحديد ماهية الظلم والظالمين . ولكن هذا التركيب قد يكون ذا دلالة صحيحة من الناحية السيمائية ، وذلك عندما يكون المجال المرجعي Referential Scope لهذا التركيب على هذا النحو ،[٤] أي اذا كان واقع المجتمع كذلك . ويكون مثل هذا التركيب ساعتئذ ، وصفاً لما هو واقع في ذلك المجتمع .

وهناك دلالة أخرى لهذا التركيب ، غير ايجاب الموجب للسالب ، وهي سلب الموجب عن الموجب ، والمتمثل في سلب الفوز عن العادلين . وهو أمر تجمع المبادىء والأعراف الانسانية على رفضه .

دعنا الآن ننظر في دخول أدوات الاستثناء على الجملة الاستفهامية المصدّرة بمن ، ومتى ، وكيف . . ومن أجل ذلك لننظر في الأمثلة التالية :

١ ـ من خالق غير الله يأتيكم بماء معين ؟

٢ ـ من أنت غير أعمالك الصالحة ؟

٣ ـ متى يفوز بالجائزة غير العلماء ؟

٤ ـ كيف يفوز بالنصر سوى أهله ؟

ان تركيب الجملة : « من خالق غير الله يأتيكم بماء معين ؟ » يتضمن مايلي :

أ ـ الله يأتيكم بماء معين .

ب ـ لاخالق غير الله .

جـ ـ لاأحد غيره (تعالى) يأتيكم بماء معين .

ويتضمن اقرار اتيان الله بماء معين ماهو مبين في الشكل التالي :

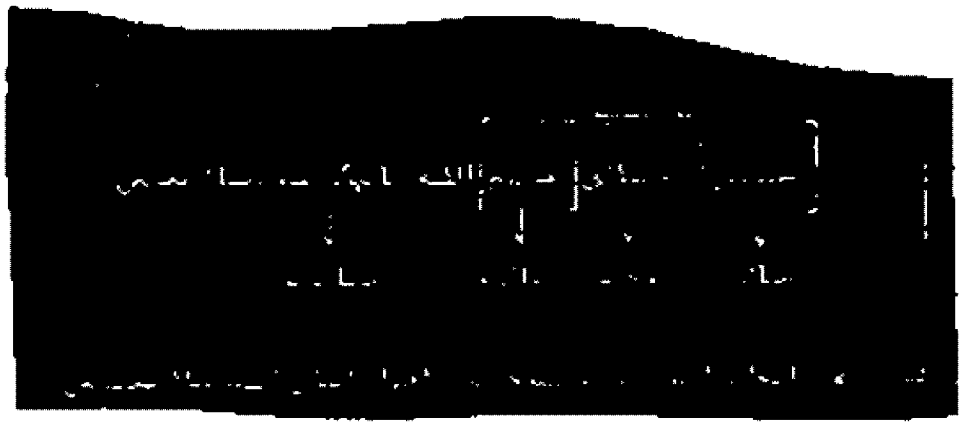

ويتضمن هذا اقرار السالب للسالب ، أي اقرار أن غير الله لايأتي بماء معين . واذا نظرنا في الجملة التالية : « متى يفوز بالجائزة غير العلماء ؟ » وجدنا أن بنيتها العميقة تتضمن مايلي :

أ ـ يفوز العلماء بالجائزة .

ب ـ لايتوقع أحد يفوز غير العلماء بالجائزة .

هذا اذا كان المقصود استبعاد فوز غير العلماء بالجائزة . أما اذا كان المقصود من ذلك هو مجرد السؤال عن الوقت ، فان البنية العميقة ستتضمن :

أ ـ يفوز العلماء بالجائزة عادة .

ب ـ يتوقع ان يفوز غير العلماء بالجائزة ، في وقت ما (هو محلّ السؤال) . ومعنى ذلك ، أن هذا التركيب الاستفهامي غير محدد الدلالة . ويسمى التركيب الذي له دلالتان فأكثر ، تركيباً غير محدد Ambiguous . وقد درج البعض على ترجمة هذا المصطلح بكلمة غامض . ونظراً لما تشي به هذه الكلمة من دلالة غير مقبولة في العربية ، والمجتمع العربي ، فاني أقترح ترجمة هذا المصطلح بـ (غير محدد) . ونظراً لأن اللفظة الانكليزية Ambiguous تعني في الانكليزية « غامض » كما تعني « غير محدد » سواء بسواء ، فاني اقترح تعميم هذه الترجمة غير الشائعة ، وقد وضّح العلماء حقيقة المصطلح الذي نحن بصدده ، عندما بيّنوا أن الجملة غير المحددة هي الجملة التي يكون لها دلالتان فأكثر . وهل يكون غير المحدد الا كذلك ؟ وهذه هي حقيقة هذا المصطلح عندما يستعمل في الدراسات اللغوية . وهي مختلفة عن حقيقته عندما يستعمل في الدراسات الأدبية مثلاً[٣٠] .

اذا نظرنا في الجملة الاستفهامية : « متى يفوز بالجائزة غير العلماء ؟ » نظرة أخرى ، بحسب عنصري الايجاب والسلب ، انتهينا الى ان حقيقتها تتمثل في : سلب الايجاب عن السالب ، ذلك الذي يظهر في عدم توقع الفوز لغير العلماء . ويظهر في الدلالة مضمون آخر هو وقوع الايجاب للموجب ، أي توقع فوز العلماء بالجائزة .

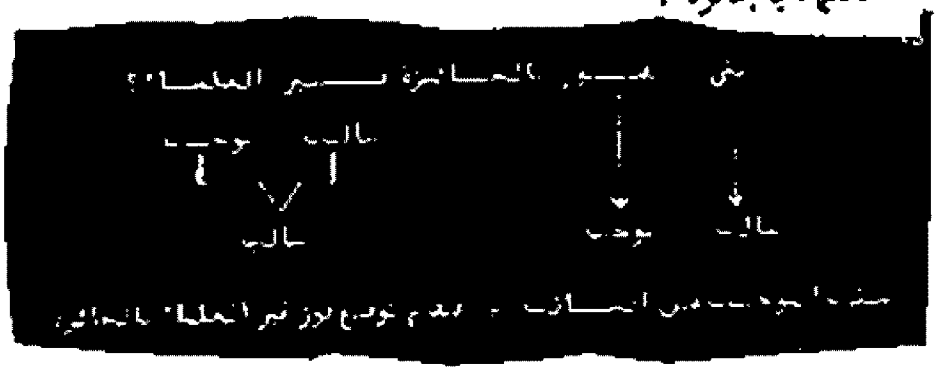

واذا حولنا الفعل الموجب ليصبح سالباً (يخسر) ، فان التركيب سيصبح كما يلي :

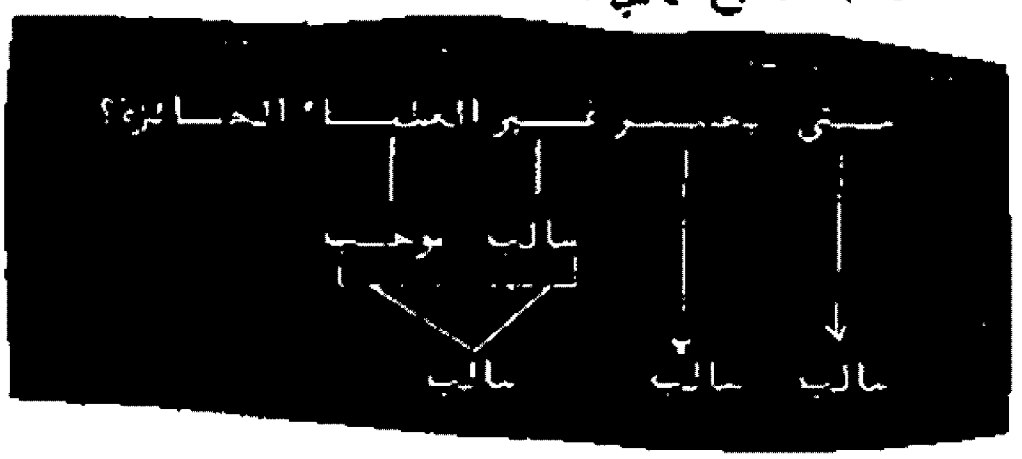

ومعنى ذلك هو : سلب السالب عن السالب ، أي تقرير الموجب للسالب . ويؤدي ذلك الى أن غير العلماء لايخسرون الجائزة . ويؤدي كذلك الى ايجاب السالب للموجب ، أي تقرير الخسارة للعلماء .

٣ ـ زيادة مورفيم النفي على الهمزة و (هل) :

جاء في اللسان : « ألا حرف استفتاح واستفهام » . وجاء فيه أيضاً : « أما (ألا) التي للعرض ، فمركبة من (لا) وألف الاستفهام . » والذي نراه في هذه المسألة أنه لافرق بين (ألا) التي للعرض ، وتلك التي للتحضيض ، من حيث ان كلا منهما مركبة من همزة الاستفهام و (لا) النافية . يدلك على ذلك أن العرض هو أدنى درجات التحضيض ، وأن التحضيض هو أعلى درجات العرض . وقد بيّن الرماني معاني (ألا) فذكر منها أنها :

(أ) قد تكون للعرض ، نحو قولك : ألا تنزل فتصيب خيراً . ألا تقصدنا فنكرمك .

(ب) قد تكون للتحضيض ، نحو قولك : ألا أكرمت زيداً . ألا عمراً لقيته .

(جـ) قد تكون للتمني ، وتنصب بعدها النكرة بلا تنوين ، كقولك : ألا ماءَ بارداً . وان شئت قلت : ألا ماءَ بارد . وحكمها في ذلك حكم (لا) « النافية للجنس » ، قال حسان :

ألا طعانَ ، ألا فرسانَ عاديةً
إلّا تجشّؤكم عندَ الثنا نير[٣]

أما (هلّا) فانها مركبة من (هل) و (لا) ، وهي للتحضيض ، تقول : هلا أكرمت زيداً ، وهلّا أتيت خيراً من ذلك ؟ وقال الرماني أيضاً : « وهي (هلّا) من الحروف العوامل ، ومعناها التحضيض ، ولايليها الا الفعل مظهراً أو مضمراً لاختصاصها به ، وهي مركبة من (هل) و(لا) . فاذا أضمرت الفعل قلت : هلّا زيداً ؟ هلّا خيراً من ذلك ؟ أي : هلّا أكرمت زيداً ؟ وهلّا أتيت خيراً من ذلك ؟ تضمر فعلاً تدل عليه الحال المشاهدة »[٣] .

وقد ورد أن بعض العرب يقولون : « ألّا أكرمت زيداً ؟ ألّا احسنت الى عمرو ؟ » وليست (ألّا) هذه مركبة من (أن) و (لا) كتلك التي في مثل قولك : أقسمت ألّا أنسى حقي . وانما هي صورة لهجية من صور (هلّا) ، أبدلت فيها الهاء همزة . ويمكن تسمية هذه الظاهرة بالتحقيق ، أي تحقيق الصوت الضعيف ، بتحويله الى نظيره الشديد ، وهي ظاهرة معروفة في علم الأصوات[٣] .

الوصف والأخبار بالجملة الاستفهامية :

ذهب بعض النحاة الى ان جملة الوصف لاينبغي أن تكون جملة استفهامية ، وذهبوا الى تأويل الشواهد التي يفهم منها أن جملة الوصف فيها جاءت استفهاماً ، ومن ذلك قول الشاعر :

حتى اذا جنّ الظلام واختلط
جاءوا بمذق هل رأيت الذئب قط؟

فقد قالوا ان جملة : « هل رأيت الذئب قط ؟ » لايجوز ان تكون وصفاً لكلمة (مذق) ، لأنها جملة استفهامية . فالوصف على ماذهبوا اليه ، محذوف قدّروه بـ (مقول فيه) ، فيكون الأصل على هذا : جاءوا بمذق مقول فيه : هل رأيت الذئب قط ؟

أما رفضهم أن تكون جملة الوصف استفهاماً ، فصحيح باعتبار البنية العميقة فقط ، غير صحيح باعتبار البنية السطحية ، ذلك أن الاستفهام لايظهر في البنية العميقة ، بل في البنيتين السطحية والدلالية .

وأما تأويلهم لهذا البيت بأن الوصف هو : « مقول فيه » فغير صحيح ، فالبنية الدلالية لهذا التركيب هي : جاءوا بمذق لونه هل رأيت الذئب قط ؟ وعلى هذا ، فجملة « هل رأيت الذئب قط ؟ » جملة اخبار لاجملة وصف . انها (أي : هذه الجملة) خبر لمبتدأ محذوف تقديره (لونه) . ومهما أتيت بأمثلة من هذا القبيل ، خرجت بها هذا المخرج . دونك الأمثلة التالية :

١ ـ رأيت رجلاً كيف تجد الطاعنين ؟
٢ ـ زرت حديقة كيف الجنة ؟
٣ ـ رأيت خلقا كم عدد الناس في الحشر ؟

فالبنى الدلالية للتراكيب السابقة هي كما يلي :

١ ـ رأيت رجلاً حاله كيف تجد الطاعنين .
٢ ـ زرت حديقة جمالها كيف الجنة .
٣ ـ رأيت خلقاً عددهم كم عدد الناس في الحشر .

وهكذا ، فأنت ترى أن جمل الوصف (باعتبار تسمية جمهور النحاة لها) في التراكيب السابقة ، ليست استفهامية باعتبار بناها الدلالية ، ولكنها جمل اخبارية حذف منها المبتدأ في البنية السطحية لكل منها .

وعليه ، فاننا نرى ان معالجة هذا الموضوع ألصق بباب الأخبار بالجملة الاستفهامية ، منها بباب الوصف بالجملة الاستفهامية ، وكان من الجدير أن تعالج هذه المسألة هناك ، لافي الباب الذي عولجت فيه ، لأن حقيقتها غير متضمنة فيه .

ننتهي اذن ، الى أن الجمل الاستفهامية في التراكيب السابقة ، ماهي الا أخبار لمبتدآت محذوفة ، وأن الجملة

الاخبارية (المكونة من مبتدأ محذوف ، وخبر هو في حقيقته جملة استفهامية) هي الوصف ، وذلك على نحو ماهو مبين في الشكل التالي :

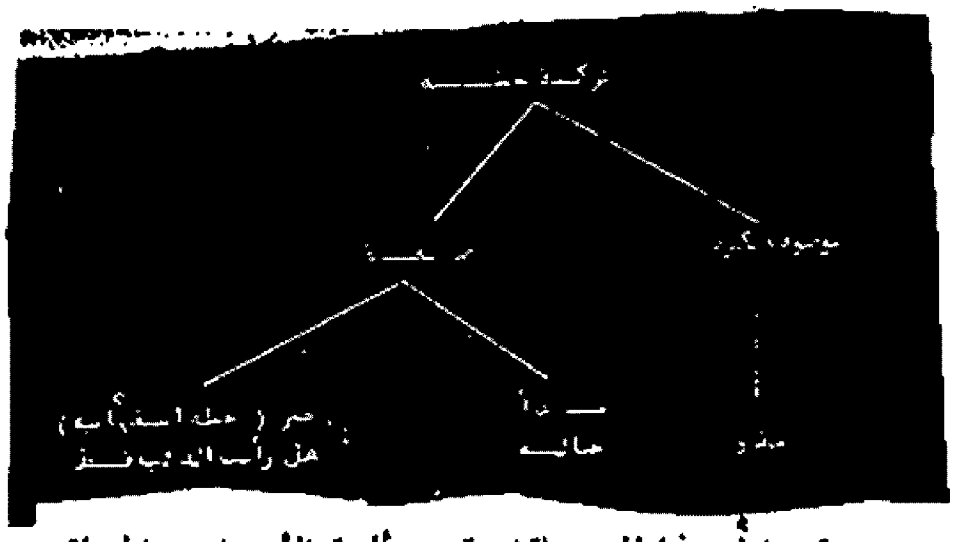

يقودنا هذا الى مناقشة مسألة الأخبار بالجملة الاستفهامية ، أجائزة هي أم غير جائزة ؟ جمهرة النحاة على القول انه لافرق في جملة الخبر بين أن تكون خبرية أو استفهامية ، أو أية جملة من الجمل الانشائية الأخرى ، فكما يجوز أن تقول : « زيد أبوه مسافر » ، يجوز أن تقول : « زيد هل سافر أبوه ؟ » فتكون الجملة الاستفهامية « هل سافر أبوه ؟ » خبرا للمبتدأ « زيد » .

وقد ذهب ابن الأنباري ، وبعض الكوفيين ، الى منع الأخبار بالجملة الانشائية ، سواء أكانت استفهامية أم غير ذلك . ولذلك لجأ هؤلاء الى تقدير القول . وحجتهم في منع الأخبار بالجملة الاستفهامية أن الخبر مايحتمل الصدق والكذب ، والجملة الانشائية لاتحتمل ذلك . وقد رد الأستاذ عبدالسلام هارون على ابن الأنباري فقال : وما احتج به ابن الأنباري مردود :

١ ـ بأن الخبر الذي يحتمل الصدق والكذب ليس هو خبر المبتدأ ، بل هو مايقابل الانشاء ، وانت ترى أن المفرد يقع خبراً اجماعاً مع كونه غير محتمل للصدق والكذب لأن احتمال ذلك انما هو من خصائص الكلام لا الكلمة الواحدة .

٢ ـ اتفق النحويون جميعاً على جواز الرفع في نحو : « أما زيد فاضربه » . فبرفع زيد في هذا المثال يتعين أن يكون مبتدأ ، والجملة بعده خبر ، وهي انشائية طلبية .

٣ ـ كذلك ورد السماع كثيراً بالأخبار بالجملة الانشائية الطلبية ، من ذلك قوله تعالى : « الحاقة ما الحاقة ؟ » و « القارعة ما القارعة ؟ » و « أصحاب اليمين ، ما أصحاب اليمين ؟ »[٣١] اذ وقعت جمل الاستفهام أخباراً .

ومن ذلك قول الشاعر :

قلب من عيل صبره فكيف يسلو؟
صاليا نار لوعة وغرام

حيث أخبر في هذا البيت عن المبتدأ بجملة استفهامية[٣٢] .

التقديم والتأخير في الجملة الاستفهامية :

تبرز ظاهرة التقديم والتأخير في الجملة الاستفهامية في اللغة العربية ، على أنها احدى الخصائص التركيبية الدلالية ، ولهذه الظاهرة وجوه متعددة ، سنبحث منها بعض جوانبها في الصفحات التالية .

يلاحظ أن أسماء الاستفهام في اللغة العربية ، كما هو الحال في لغات أخرى ، تتصدر الجملة الاستفهامية . أي أن من حقها التقديم مطلقاً ، وذلك كما ترى في الأمثلة التالية :

١ ـ ماذا قلت ؟
٢ ـ من رأيت اليوم من أصدقائك ؟
٣ ـ متى تستجيبون لداعي الحق ؟
٤ ـ كيف يكذب السفهاء على العلماء ؟
٥ ـ أنى لك هذا ؟
٦ ـ كم كتاباً لديك ؟
٧ ـ أين الثرى من الثريا ؟

فاذا تناولنا الجمل الفعلية الأربع الأولى ، وجدنا الأساس الذي بنيت عليه هذه الجمل أساساً واحداً ، بمعنى أنها بنيت أما على فعل وفاعل وفضلة تتمثل في مفعول به معنوي ، وذلك كما في البنية العميقة للجملة الأولى : « قلت شيئاً ما » ، واما على فعل وفاعل وفضلة تتمثل في مفعول به ذي ذات عاقلة ، كما في البنية العميقة للجملة الثانية : « رأيت اليوم شخصاً » . وقد تكون الفضلة ظرف زمان ، كما في البنية العميقة للجملة الثالثة :

« تستجيبون لداعي الحق وقتا ما » . وقد تكون الفضلة هيئة متمثلة في حال مقدرة ، وذلك كما في البنية العميقة للجملة الرابعة : « يكذب السفهاء على العلماء ادعاء » .

ولما كانت الفضلة في كل جملة من الجمل السابقة مبهمة غير محددة ، فان انشاء السؤال يقتضي ، في هذه الحال ، تقديم أداة الاستفهام . ويبين لك التشجير الركني (أي الذي يشمل أصل الجمل الفعلية الأربع التي نحن بصدد مناقشتها) حقيقة ذلك :

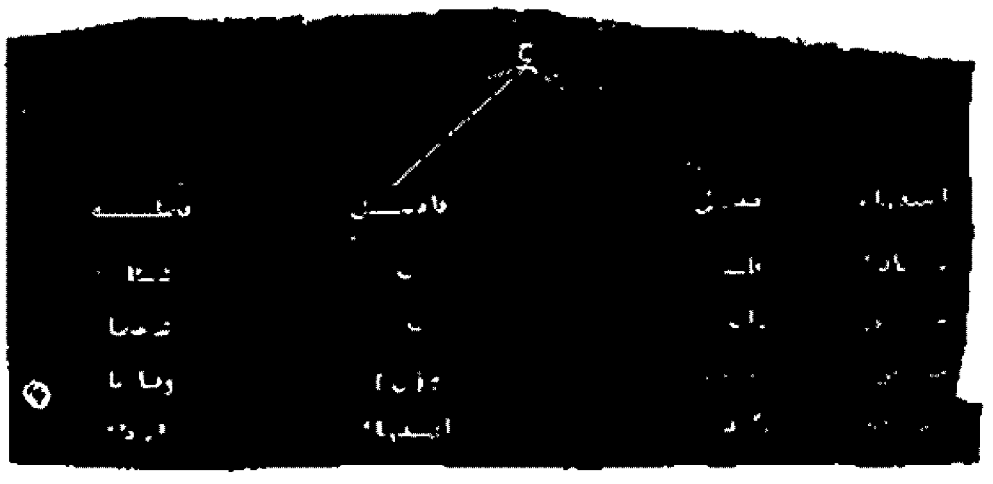

فاذا أخذنا كل جملة على حدة ، فان الأمر يتبين بصورة أوضح ، فالجملة الأولى هذا تشجيرها :

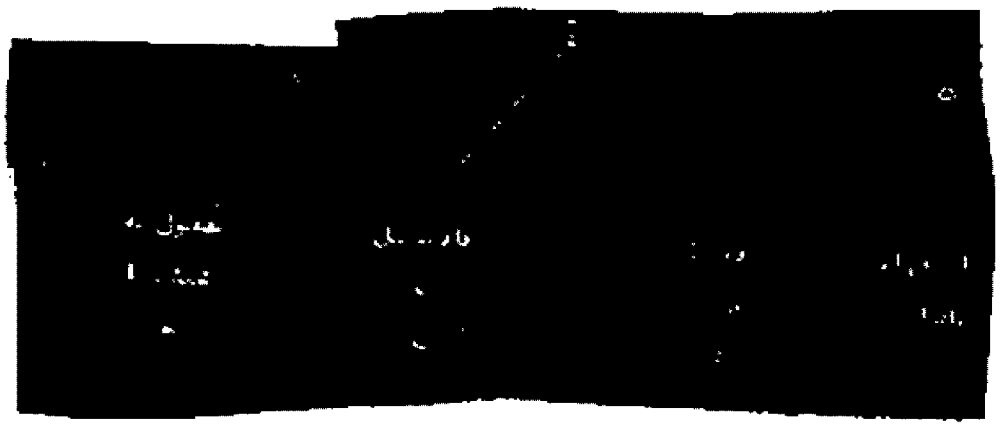

ويعبر عن ذلك رياضيا بما يلي :

أ + ب + جـ ⟸

د + أ + ب + جـ

فالمفعول به « شيئاً » اسم صريح كما هو معروف . ولما كانت أداة الاستفهام تقوم في البنية السطحية ، مقام الاسم الصريح في البنية العميقة ، فمعنى ذلك أنها تقوم مقام الاسم ، وتؤدي وظيفته ، وتعرب اعرابه . وهذا يبطل الزعم الذي جاء به أحدهم* وأنكر فيه أن تكون هذه الأداة اسما ، بل أنه ينكر اسمية أدوات الاستفهام كلها . ولما كانت دعواه هذه لاتستند الى دليل مقنع ، ولما كانت هذه الدعوى مليئة بالمغالطات والتناقضات ، فاننا سنرد عليه ، وباختصار شديد ، فيما هو آت :

١ ـ انه يناقض نفسه مناقضة شديدة وصريحة ، في غير موطن ، فهو يقول في ص ١٣٠ من كتابه « في التحليل اللغوي » : « والذي نراه أن (ما) اسم استفهام ليس بمختص ، فيدخل على الجملة التوليدية أو التحويلية الاسمية أو الفعلية » . فهو يصرح ، اذن ، وبما لايقبل الشك أو التأويل ، بأن (ما) اسم استفهام . ولكنه في الصفحة نفسها يقول : « وعلاقة لكلمة (ما) بالأسمية من قريب أو بعيد ، اذ انها عنصر استفهام ليس غير ، شأنها في هذا شأن الهمزة و (هل) .

٢ ـ انه يخلط الأمور خلطاً عجيباً ، فقد أفرد في ص ١٣٣ عنواناً للحديث عن (من) ، وأحال قارىء هذا العنوان على : كتاب سيبويه جـ٢ ص٤٠٨ ـ ٤١٣ ، وجـ٤ ، ص ٢٢٨ ـ ٢٣٣ ، وعلى أصول ابن السراج جـ٢ ، ص ٣٦٠ و ٤١٨ ، وعلى المقتضب جـ٢ ، ص ٣٠٨ ، ثم قال : « تأتي (من) في العربية على أوجه : للشرط ، ونكرة موصولة ، واسما موصولاً ، وللاستفهام » . الأمر الذي يوهم القارىء ان مضمون هذه العبارة موجود في الصفحات التي أحال عليها ، ثم قال بعد ذلك مباشرة : « والذي يعنينا هنا ورودها للاستفهام » . وأحال قارىء هذه العبارة الأخيرة على الصفحة ٣٦٠ من الجزء الثاني من الأصول لابن السراج .

على كل حال ، لايوجد مايدعو الى احالة القارىء على أي مرجع عند قوله : « والذي يعنينا هنا ورودها للاستفهام » ، فان ورودها للاستفهام أمر في غاية الوضوح ، حتى أنه لاحاجة الى احالة القارىء على ابن السراج ولاعلى غيره . ولو أنه أحالنا على المراجع وكانت احالته صادقة ، فالمصيبة أخف . فان ابن السراج لايذكر شيئاً في الصفحة ٣٦٠ من الجزء الثاني من الأصول عن (من) الاستفهامية ، بل انه لايذكر شيئاً عن (من) الاستفهامية في الفصل الذي يمتد من ص ٣٤١ الى

ص ٣٨١ في الطبعة التي اعتمدها ، وهي طبعة بغداد ١٩٧٣ ، أو من ص ٣٣١ الى ص ٣٦١ من طبعة مؤسسة الرسالة ١٩٨٥ . ويكفيك ان تعلم ان ابن السراج قد عقد هذا الفصل للحديث عن الوصل المتمثل في الألف واللام ، وكان عنوان الفصل كما يلي : « باب مسائل من الألف واللام » . وقد وازن ابن السراج في هذا الفصل بين أداة الوصل المتمثلة في الألف واللام وأسماء الوصل مثل : (من) و (ما) و (الذي) وهلم جرا .

أما الجملتان التاليتان الواردتان في ص ٣٦٠ من طبعة بغداد (أو في ص ٣٤٢ من طبعة مؤسسة الرسالة) : « من أحمر أخوك » و « من حمراء جاريتك » فليستا استفهاميتين قطعاً ، وانما هما جملتان اخباريتان ، تبتدئان بالمبتدأ الذي هو اسم موصول (من) وخبره (أخوك) في الجملة الأولى ، و (جاريتك) في الجملة الثانية . وقد فسرها ابن السراج بما يحفظ القارىء العادي من الوقوع في الخطأ عند فهمها ، فقال : « من أحمر أخوك ، تريد : من هو أحمر أخوك ، ومن حمراء جاريتك ، تريد : من هي حمراء جاريتك » ، أي أن المعنى سيكون هكذا : الذي هو أحمر أخوك ، والتي هي حمراء جاريتك . فأين هذا من الاستفهام ؟ اذن ، فقد وهم هذا أشد الوهم حين ظن أن هاتين الجملتين استفهاميتان ، فأحال القارىء عليها عندما قال : « والذي يعنينا هنا ورودها ـ ورود (من) ـ للاستفهام » هذه نتيجة .

وأما سيبويه ، فانه يتحدث في الصفحات ٤٠٨ ـ ٤١٣ من الجزء الثاني من الكتاب عن تثنية (من) الاستفهامية وجمعها ، كما سنوضح بعد قليل ، ولم يذكر شيئاً عن (من) الشرطية ، ولا عن (من) الموصولة . فما الداعي الى احالة القارىء على هذه الصفحات مادامت لاتؤيد مايريد أن يثبته ، بل انها تنقضه من الجذور ، في ماهو آت بيانه بعد قليل . وأما الاستشهاد بالصفحات ٢٢٨ ـ ٢٣٢ من الجزء الرابع من كتاب سيبويه ، فمثل ماسبق من الغرابة ، فان سيبويه ذكر (من) في ص ٢٢٨ بعبارة قصيرة ، فقال عن (أيّ) أولاً : « وأيٌّ : مسألة ليبين لك بعض الشيء ، وهي تجري مجرى (ما) في كل شيء » ، ثم قال عن (مَنْ) ثانياً : « و (من) مثل (أيٌّ) أيضاً ، الا أنه للناس » فسيبويه هنا ، لايشير الى (من) الموصولة ، ولا الى (أيٌّ) الموصولة كذلك ، وانما يشير الى (من) و (أيٌّ) الاستفهاميتين ، ومن أجل ذلك قال : « أيٌّ مسألة . . » واذن ، يبطل الزعم بأن العبارة التالية : « تأتي من في العربية على أوجه : للشرط ، ونكرة موصولة ، واسماً موصولاً ، وللاستفهام » أقول يبطل الزعم بأنها منقولة من أية صفحة من الصفحات التي أحالنا اليها من كتاب سيبويه ، أو ان مضمونها موجود في هذه الصفحات تحديداً . هذه نتيجة ثانية .

وأما المبرد ، فانه لم يذكر شيئاً عن (من) الموصولة في ص ٣٠٨ من الجزء الثاني من المقتضب ، وهي الصفحة التي أحيل القارىء عليها . هذه نتيجة ثالثة .

يبقى هناك احتمال مؤداه أن احالة القارىء على ص ٣٦٠ من الجزء الثاني من الأصول لابن السراج ، ماهو الا اشارة الى (من) الموصولة . ولكن هذا الاحتمال يتلاشى ويبطل اذا علمنا ان صاحب هذا الزعم لم يكن على علم بأن ابن السراج يتحدث عن (من) الموصولة في هذه الصفحة ، فظن أنه (أي ابن السراج) يتحدث عن (من) الاستفهامية ، وأحال القارىء على هذه الصفحة على أنها مصدر من مصادر (من) الاستفهامية ، بدليل أنه أحال عليها عندما قال : « والذي يعنينا هنا ورودها للاستفهام » . هذه نتيجة رابعة .

اذا علمنا ان مرجعين من المراجع الثلاثة السابقة ، لاتذكر شيئاً عن (من) الموصولة في الصفحات التي أحيل عليها القارىء ، واذا علمنا أن صاحب النقول السابقة ، لم يكن على وعي بأن ابن السراج يتحدث عن (من) الموصولة في ص ٣٦٠ من الجزء الثاني من الأصول ، أقول : اذا علمنا هذا كله ، عرفنا أن العبارة التالية : « تأتي (مَنْ) في العربية على أوجه : للشرط ، ونكرة موصولة ، واسماً موصولاً ، وللاستفهام » هي عبارة هذا الذي ينكر اسمية أسماء الاستفهام ، والقول قوله ، وان مضمون هذه العبارة غير منقول من أية صفحة من

الصفحات المذكورة أعلاه . فاذا علم هذا ، فان صاحب هذه العبارة نفسه يحكم بأن (من) تكون اسماً موصولاً ، تماماً كما يحكم النحاة بذلك . فاذا علم هذا أيضاً ، تبين لنا أي تناقض يوقع نفسه فيه عندما يحكم بعدم اسمية (من) ، اللهم الا اذا كان يريد أن يقول ان (من) تكون اسماً عندما تكون للوصل ، ولاتكون اسماً عندما تكون للاستفهام ، فاي أمر أدعى للعجب بعد ذلك ؟

٣ ـ اذا لم تكن (من) اسماً ، كما ذهب الى ذلك النحاة ، واذا كانت لاتحتاج الى اعراب ، أو محل من الاعراب ، كما يقول ، فكيف تثنى وتجمع اذن ؟ ألم يقرأ ماقاله سيبويه في ص ٤٠٨ من الجزء الثاني من الكتاب : « اعلم انك تثني (من) اذا قلت : رأيت رجلين ، كما تثني (أيّا) وذلك قولك : رأيت رجلين ، فتقول : مَنَيْن ؟ كما تقول : أيَيْن ؟ وأتاني رجلان ، فتقول : مَنان ؟ وأتاني رجال ، فتقول : مَنون ؟ واذا قال : رأيت رجالاً ، قلت : مَنين ؟ كما تقول أيّين ؟ » أو بعد هذا يزعم أن (مَنْ) لاتحتاج الى اعراب ، أو محل من الاعراب ؟ أو ليس الاسم هو الذي يثنى ، ويكون اعراب مثنّاه بالألف رفعاً ، وبالياء نصباً وجراً ؟ أو ليس الاسم هو الذي يجمع جمع مذكر سالماً ، ويكون اعراب جمعه السالم بالواو رفعاً ، وبالياء نصباً وجراً ؟ واذا لم تكن (من) اسماً ، فكيف تثنى وتجمع جمع مذكر سالماً ؟ قد يقال : ان نون المثنى تكون مبنية على الكسر ، وتكون نون جمع المذكر السالم مبنية على الفتح ، بينما تكون نون (منان) و (مَنَيْن) و (مَنون) و (مَنين) ساكنة . اذا قيل ذلك ، قلنا : أهذا هو الاعراب ؟ اليست الألف في (منان) تثنية لـ (من) في حال الرفع ، كما كانت الألف تثنية في (ولدان) ؟ أو ليست الياء تثنية لـ (من) في حالي النصب والجر ، كما كانت الياء تثنية في (ولدين) ؟ أو ليست الواو هي ضمير الرفع في (منون) كما كانت ضمير رفع في (مؤمنون) ؟

ان ما ادعاه حول عدم اسمية (من) ادعاه حول عدم اسمية سائر أسماء الاستفهام ، ووقع بل أوقع نفسه في التناقضات والمغالطات نفسها التي أوقع نفسه فيها هنا . وسأعود الى مناقشته بالتفصيل في موطن آخر غير هذا البحث باذن الله .

وأما الجملة الثانية : « من رأيت اليوم من أصدقائك ؟ » فتشجيرها يبين لنا نظير الحقيقة السابقة :

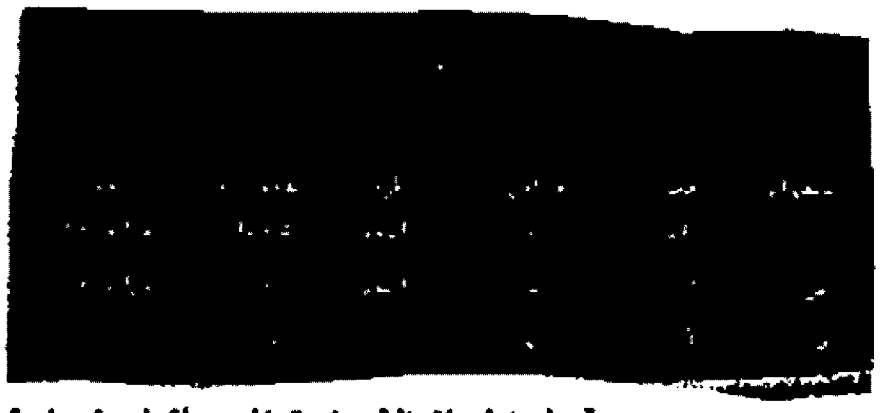

ويعبر عن تحول الجملة الاخبارية الى جملة استفهامية ، على نحو ماهو مبين في المشجر السابق ، بالمعادلة الرياضية التالية :

أ + ب + # + جـ + # = ≠ د + أ + ب + ∅ + # + #

وقد تبين لك أن (من) قد قامت في الجملة التحويلية الاستفهامية ، مقام المفعول به ، وهو اسم صريح ، في الجملة الاخبارية . ومايقوم مقام الاسم فهو اسم مثله . لايضير ذلك الا يدركه من لايعرف حقيقته .

ونأتي الآن الى مناقشة الأمثلة الثلاثة الأخيرة (٥ ، ٦ ، ٧) . أما الجملة الخامسة ، « أنّى لك هذا ؟ » ، فأصل التركيب اخبارياً كما يلي : « لك هذا من مكان ما » ، فحذف شبه الجملة « من مكان ما » . ولما كان السائل بحاجة الى معرفة ذلك المكان بالتحديد ، فقد تصدر اسم الاستفهام الجملة . وقد كان هذا التصدر ضرورياً للتعويض كذلك . والمقصود بالتعويض هنا هو التعويض عن المحذوف الذي من اجله ينشأ السؤال . وعلى هذا ، فليس اسم الاستفهام « أنى » مجرد أداة للاستفهام ، كما زعم عمايرة . وانما هو ، الى جانب ذلك ، لأداء وظيفة المسؤول عنه ، وبيان حقيقته . فهو اذن اسم . واذا عدنا الى ماقاله العلامة Pike من أن كل كلمة لابد أن تشمل خانات أربعاً هي الرتبة والدور والصنف والتماسك ، تبين لنا أن أسماء الاستفهام ، ومن جملتها (أنّى) ، لابد أن تشغل في التركيب ، الحيّز الذي يشغله الاسم ، وهي تقوم بالدور الذي يقوم به الاسم ، فهل من الغريب بعد ذلك ، أن

يكون تصنيفها في قائمة الأسماء ؟ الجواب بكل تأكيد : « لا » ، بل الغريب هو خلاف ذلك .

يتبين لك مما سبق ان التركيب الاستفهامي : « أنّى لك هذا ؟ » يدل على التصور حين يستعمل في الاستفهام . ولكنه قد يخرج عن اطار الاستفهام ، ليدل على النفي . وساعتئذ ، فان هذا التركيب يتضمن بالضرورة أن المتكلم :

أ ـ ينفي أن يكون المخاطَب (بفتح الطاء) قد حصل على الشيء المشار اليه باسم الاشارة (هذا) .

ب ـ يستنكر أن يكون في مقدور المخاطَب (بفتح الطاء أيضاً) الحصول على الشيء المشار اليه .

فاذا أمعنت النظر في حقيقة هذين الأمرين ، تبين لك الفرق واضحاً بين مجرد النفي بـ (ليس) مثلاً ، والنفي بـ (أنى) . فاذا قلت : « ليس لك هذا » ، فانك تنفي أن يكون للمخاطب أن يفعل المشار اليه أو يناله . انك هنا تنفي وحسب . فاذا أكدت ذلك بأي صورة من صور التوكيد ، خرج تعبيرك من مجرد النفي ، الى النفي مؤكداً . ولكنك عندما تقول : « أنّى لك هذا ؟ » فانك تخرج بالتركيب من اطار النفي مجرداً ، أو حتى مؤكداً ، الى اطار جديد يتضمن النفي أولاً ، واستنكار أن يكون هذا للمخاطب ثانياً . وقد أجاد البلاغيون عندما سموا هذا اللون من الاستفهام بالاستفهام الانكاري .

وهناك فرق آخر بين التعبيرين السابقين اللذين أدّيا وظيفتين مختلفتين في النفي : « ليس لك هذا » ، و « أنى لك هذا » . يظهر هذا الفرق في قبول التركيب الأول تقديم « ليس » وتأخيرها ، وذلك كما في : « هذا ليس لك » ، ويكون التعبير مستقيماً سائغاً ، بينما لايقبل التركيب الثاني تغييراً في موضع (أنّى) بأي حال . فاذا قلت : « هذا أنّى لك ؟ » أو « لك هذا أنّى ؟ » أو « هذا لك أنّى ؟ » خرج ذلك كله من الكلام المفيد ، لاخراج (أنى) عن حقها في تصدر الجملة . وهذا يؤكد ماقلناه سابقاً من أن أسماء الاستفهام ، تتصدر الجملة التحويلية الاستفهامية . هذا هو الأصل . وحتى عندما تخرج الجملة الاستفهامية من اطارها الاستفهامي ، الى اطار وظيفي آخر ، كالنفي الذي نجده في : « أنّى لك هذا ؟ » ، فان (أنّى) تظل صاحبة الحق في تصدر الجملة ، شأنها في ذلك شأن سائر أسماء الاستفهام ، وهي تتصدر التراكيب ، حتى عند خروج الجملة من وظيفة الاستفهام ، الى وظائف دلالية أخرى .

ولكن هذا لايمنع أن يتقدم عنصر من عناصر التركيب ، ويتأخر آخر ، بشرط أن تتصدر (أنّى) الجملة ، فكما يجوز أن تقول : « أنّى لك مثل هذا ؟ » يجوز أن تقول : « أنّى مثل هذا لك ؟ » مع التسليم بأن هذا التغيير يقتضي تغييراً في الدلالة ، ويقتضيه تغير فيها .

وأما اسم الاستفهام (كم) ، فانه يؤدي وظيفتين كذلك ، فهو يؤدي في الجملة التحويلية الاستفهامية ، الوظيفة التي يؤديها العدد في الجملة الخبرية . ولما كان العدد لايقع موقعاً اعرابياً واحداً ، بل يتعدد اعرابه ، فان اسم الاستفهام (كم) تتعدد مواقعه الاعرابيه كذلك . وسنوضح هذا بالتفصيل بعد قليل ـ لكننا نود أن ننبه قبل ذلك الى ان (كم) تستخدم لوظيفتين دلاليتين هما الاستفهام والاخبار بالكثرة . وقد سمى النحاة (كم) التي تستخدم للاستفهام عن العدد بـ (كم) الاستفهامية ، وسموا الثانية بالخبرية . وفي الحالين ، فانها تستخدم لأداء وظيفة العدد ، بالسؤال عنه مرة ، وبتكثيره مرة أخرى ، واعتباره ، بعد ذلك ، مجرد أداة استفهام خارجة عن اطار الاسمية ، اعتبار غير ذي قيمة من الناحية الوظيفية في الدراسة العلمية للغة ، بمعنى أنه لايسلم الى نتائج تبنى عليها حقائق ذات قيمة ، اللهم الا مجرد المخالفة .

أما أن (كم) تؤدي في الجملة الاستفهامية ، مايؤديه العدد من وظيفة في الجملة الخبرية ، فأمر فصّل النحاة فيه القول ، وأظن أنه أجاد بذلك . ولذلك تراهم يعربون هذا الاسم تبعاً لموقع العدد في الجملة الاخبارية . فاذا وقعت على زمان ، أو مكان ، فهي ظرف ، وذلك مثل : « كم يوماً صمت ؟ » ، « كم ميلاً مشيت ؟ » واذا وقعت على معنى مجرد (أي : حدث) فهي مفعول مطلق ، نحو : « كم زيارة زرت المريض؟ » واذا وقعت على ذات ، وكان الفعل بعدها متعدياً

لواحد أو أكثر ، ولم يستوف مفعوله ، فهي مفعول به ، نحو : « كم درهماً بذلت للسائل المحتاج ؟ » وان سبقها حرف جر ، أو مضاف ، فهي في محل جر ، نحو : « في كم ساعة تطوف الطائرة حول الأرض؟ » وماعدا ذلك تكون مبتدأ غالباً ، نحو : « كم مهاجراً حضر ؟ » و « كم مهاجراً سيحضر ؟ » ومن هذا قول الشاعر :

وكم صاحب قد جلّ عن قدر صاحب
فألقى له الأسباب ، فارتفعا معا

وقد تكون (كم) معمولاً لناسخ يعمل فيما قبله مثل (كان) و (ظن) دون (انّ) ، وذلك نحو : « كم كان مالك ؟ » وقد تصلح مبتدأ أو خبراً في مثل : « كم مالك ؟ » قال النحاة : ومما يوضح عملها الاعرابي ، ويسهل اعرابها ، ان نفترض عدم وجودها ، ونجعل التمييز يحل في مكانها ، ونعرف موقعها الاعرابي ، ونجري عليها حكمه ، ففي مثل : « كم يوماً صمت ؟ » نفترض أن أصل الكلام : « يوماً صمت » أو « صمت يوماً » . ولما كانت « يوماً » ظرف زمان ، فان (كم) تكون ظرف زمان . وفي مثل « كم ميلاً مشيت ؟ » نتخيل ان الأصل : « ميلا مشيت » أو « مشيت ميلا » . فكلمة « ميل » ظرف مكان . واذن ، نعربها ظرف مكان ، وهكذا[٣] .

وملخص ذلك ، أن (كم) اسم استفهام ، وان له حق الصداره في الجملة ، بغض النظر عن موقع نظيره في الجملة الاخبارية . ولايصح تخلف (كم) عن موقعها في صدر الجملة ، الا اذا كانت مجرورة بحرف جر أو اضافة ، نحو : « بكم ديناراً تبرعت ؟ » ونحو : « مرضى كم مستشفى ساعدت ؟ » أما فيما عدا ذلك ، فلا تتخلف (كم) عن صدر الجملة . ولذلك ، فقد حكم ابن هشام بأن خلاف ذلك خطأ عظيم »[٣] .

ان تخلف (كم) عن موقع الصدارة في الجملتين السابقتين ناجم عما يمكن ان يسمى بالطرد الموقعي للكلمة . وهو طرد تركيبي دلالي في الجملة الأولى ، وطرد تركيبي فقط في الجملة الثانية . أما بيان حقيقة الطرد في الجملة الأولى ، فيمكن تبينها اذا عرفنا أن تغير موقع (كم) في هذه الجملة ، مرتبط بتغير الدلالة . فانت حين تسأل : « مرضى كم مستشفى زرت ؟ » ، فانك تضمن سؤالك أمرين هما :

أ ـ ان المسؤول زار المرضى في المستشفيات .

ب ـ وانك لاتعرف عدد المستشفيات التي زارها المسؤول .

لكنك اذا غيرت موقع (كم) ، من موقع المضاف اليه ، الى موقع المفعولية : « كم مريض مستشفى زرت » ، فانك تضمن سؤالك مايلي :

أ ـ ان المسؤول زار عدداً من المرضى في المستشفيات .

ب ـ ان المسؤول عنه هو عدد المرضى في المستشفيات ، لاعدد المستشفيات .

وهذا يعني بوضوح ، ان تغير موقع (كم) في نحو قولك : « مرضى كم مستشفى زرت ؟ » ناجم عن تغير المسؤول عنه . فتغير الموقع اذن ، تغير تركيبي دلالي .

أما تغير موقع (كم) في : « بكم ديناراً تبرعت ؟ » ، فهو تغير تركيبي فقط . وبيان ذلك ان تقدم حرف الجر (الباء) على اسم الاستفهام (كم) ، انما كان لداع تركيبي فقط ، لأن حروف الجر لاتقوم وحدها في العربية ، بل لابد أن تسبق اسماً أو حرفاً مصدرياً . وليس شأن حروف الجر كذلك في اللغات جميعاً ، فان حروف الجر قد تقوم وحدها في اللغة الانكليزية مثلاً ، فهم يقولون : What are we waiting for? ويقولون Where are you from? باقامة كل من for و From وحدهما ، دون أن تسبقا اسماً . أما العربية فانها لاتقبل أن يقوم حرف الجر وحده ، على نحو ماهو معروف في الانكليزية مثلاً . ومن أجل ذلك فقط ، تقدم حرف الجر (الباء) على اسم الاستفهام (كيف) في قولك : « بكم ديناراً تبرعت ؟ » .

وسواء أكان الداعي الى تخلف (كم) عن موقع الصدارة في الجملة الاستفهامية سبباً دلالياً تركيبياً ، أم كان سبباً تركيبياً فقط ، فهو داعي الوجوب ، لا الجواز ، أي أن تخلف (كم) عن موقع الصدارة هنا واجب لصحة التركيب الاستفهامي . وهذا كاف لرد مزاعم من ذهب الى جواز تخلف (كم) عن موقع

الصدارة . والخطأ في هذا الزعم المبني على غير علم ، خطأ مركب . فقد عرفنا ان تخلف (كم) في الحالين السابقين تخلف واجب لاجائز . وعرفنا قبل ذلك ، أن تقدم (كم) في ماعدا هذين الحالين ، تقدم واجب . ولاترد حالة يجوز فيها تخلف هذا الاسم عن موقع الصدارة . ويكفيك قول ابن هشام الذي أوردناه ، والذي يقول فيه ان خلاف ذلك خطأ عظيم . والذي يقول بجواز تخلف (كم) عن موقع الصدارة ، يجهل بالضرورة الحقيقتين اللتين أثبتناهما قبل قليل . ولاعجب ، فالمجازفة باطلاق الأحكام ، هي السمة الأساسية لمن ابتلي بهم العمل الأكاديمي هذه الأيام .

أما الجملة الأخيرة : « أين الثرى من الثريا ؟ » فانها تمثل نمطاً آخر من الاستفهام ، غير الأنماط التي شرحناها . فقد خرج اسم الاستفهام فيها عن وظيفته الاستفهامية ، ليؤدي وظيفة اخبارية تعجبية . وقد يكون من الغريب أن يوصف تركيب بأنه اخباري تعجبي ، فالمعروف ان التعجب أسلوب انشائي ، بمعنى أنه لايوصف بصدق أو كذب . والحق أن هذه المسألة مما تلتبس فيه البنية السطحية بالبنية العميقة . فالبنية السطحية للتراكيب الانشائية التعجبية ، ومن جملتها قولك : « أين الثرى من الثريا ؟ » لاتوصف بأنها صادقة أو كاذبة . هذا حق . ولكن البنية العميقة لهذه التراكيب تتضمن إخباراً ، فأنت عندما تقول : « أين الثرى من الثريا » تريد أن تخبرنا بوجود فرق هائل بين الثرى والثريا ، وأنك من أجل هذا الفرق تعجب ، واذن ، فالبنية العميقة لمثل هذا التركيب ، تتضمن الإخبار والتعجب جميعاً . ومن أجل ذلك ، وصفنا هذا التركيب بأنه إخباري تعجبي .

قلنا ان اسم الاستفهام (أين) قد خرج عن حقيقته الاستفهامية ، ليؤدي وظيفة اخبارية تعجبية . وقد تصدر اسم الاستفهام هذه الجملة ، كما تتصدر (ما) التعجبية الجملة التعجبية : « ما أجمل السماء ! » ، ذلك أن الجملة انما انشئت من أجل تلك الوظيفة . ولذلك ، فان تصدر (أين) لجملة : « أين الثرى من الثريا » يشعر بتحقيق تلك الوظيفة ، وتخلفه يشعر بتخلفها .

هذا الذي أفضينا به حتى الآن ، يمثل ظاهرة مهمة في الأنماط العربية ، وهو وجوب تقدم أسماء الاستفهام في التراكيب الاستفهامية ، ويرتبط بقضية التقدم والتأخر في التراكيب الاستفهامية ، تقدم أحد عناصر التركيب على عناصر أخرى . فاذا قلت مثلاً : « أحضر محمد ؟ » بتقديم الفعل على الفاعل ، فانك تسأل ، في المقام الأول ، عن حصول فعل القدوم أو عدم حصوله . أي أن طلب التصديق منصب على الفعل لاعلى الفاعل ، باعتباره (أي اعتبار الفعل) هو المجهول الذي تنشىء السؤال من أجل معرفته والعلم به . فاذا قلت : « أمحمد حضر ؟ » فانت تسأل عن الفاعل لاعن الفعل ، كأنك تسلّم بوقوع فعل الحضور ، دون أن تعرف من الذي حضر على وجه الحقيقة واليقين . وقد ألمّ الجرجاني بأبعاد هذه القضية حين قال : « . . ومن أبين شيء في ذلك الاستفهام بالهمزة ، فان موضع الكلام على أنك اذا قلت : أفعلت ؟ فبدأت بالفعل كان الشك في الفعل نفسه ، وكان غرضك من استفهامك أن تعلم وجوده . واذا قلت : « أأنت فعلت ؟ فبدأت بالاسم ، كان الشك في الفاعل من هو ، وكان التردد فيه . ومثال ذلك أنك تقول : أبنيت الدار التي كنت على أن تبنيها ؟ أقلت الشعر الذي كان في نفسك أن تقوله ؟ أفرغت من الكتاب الذي كنت تكتبه ؟ تبدأ في هذا ونحوه بالفعل ، لأن السؤال عن الفعل نفسه والشك فيه ، لأنك في جميع ذلك متردد في وجود الفعل وانتفائه ، مجوّز أن يكون قد كان ، وأن يكون لم يكن[٣٨] . وتقول : أأنت بنيت هذه الدار ؟ أأنت قلت هذا الشعر ؟ أأنت كتبت هذا الكتاب ؟ فتبدأ في ذلك كله بالاسم . ذلك لأنك لم تشكّ في الفعل أنه كان . كيف ؟ وقد أشرت الى الدار مبنية ، والشعر مقولاً ، والكتاب مكتوباً ؟ وانما شككت في الفاعل من هو . فهذا من الفرق لايدفعه دافع ، ولايشك فيه شاكّ »[٣٩] .

ويسترسل الجرجاني في توضيح هذه الظاهرة التحويلية فيقول : « ولايخفى فساد أحدهما[٤٠] في موضع الآخر . فلو

قلت : أأنت بنيت الدار التي كنت على أن تبنيها ؟ أأنت قلت الشعر الذي كان في نفسك أن تقوله ؟ أأنت فرغت من الكتاب الذي كنت تكتبه ؟ خرجت من كلام الناس . وكذلك لو قلت : أبنيت هذه الدار ؟ أقلت هذا الشعر ؟ أكتبت هـذا الكتاب ؟ قلت ماليس بقول ، ذاك لفساد ان تقول في الشيء المشاهد الذي هو نصب عينيك . أموجود ، أم لا »[١] .

ويضيف الجرجاني قائلاً : « ومما يعلم به ضرورة أنه لاتكون البداية بالفعل كالبداية بالاسم أنك تقول : أقلت شعراً قط ؟ أرأيت اليوم انساناً ؟ فيكون كلاماً مستقيماً . ولو قلت : أأنت قلت شعراً قط ؟ أأنت رأيت انساناً ؟ اخطأت ، وذاك أنه لامعنى للسؤال عن الفاعل من هو في مثل هذا »[٢] .

ونوافق الإمام الجرجاني في كل ماذهب اليه ، الا في قوله : « ولـو قلت : أأنت قلت شعـراً قط ؟ أأنت رأيت انسـاناً ؟ أخطأت » . فحكمه هذا صحيح فقط عندما يكون قصد السائل انشاء السؤال للتصديق . وحين يكون الأمر على هذا النحو ، فالتركيب خطأ كما صرح بذلك الامام الجرجاني . وحقيقة الخطأ في هذا التركيب تظهر لك اذا عرفت ان السائل عندما يسأل : أأنت قلت شعراً ؟ فانه يقرر ضمناً حقيقة مؤداها ان الشعر قد قيل ، ولكنه يريد أن يعرف ما اذا كان المسؤول هو الذي كان قد قال ذلك الشعر أم غيره من الناس . ولكنه عندما يقول : « أأنت قلت هذا الشعر قط ؟ » بزيادة (قط) في الجملة ، فانه يخرج السؤال والاستفهام عن الفاعـل ، ليكـون سؤالاً عن الفعـل والفاعل في آن معاً . غير أن هذه الجملة تكون صحيحة تماماً ، اذا كان المقصود من السؤال هو النفي ، لا التصديق . فيصبح معنى الجملة عـلى هذا : أنت لم تقـل هذا الشعـر قط ، فكأن الاستخفـاف بالمخـاطب حمل القـائل عـلى أن ينفي عنه قـول الشعـر . وهذا معنى لاغبـار عليه ، وتـركيب سليم لاتشـوبه شائبة . وكذلك الشأن بالنسبة للتركيب الثاني : « أأنت رأيت انسـاناً ؟ » فانه يكون صحيحاً اذا كان المقصود به أن المخاطَب (بفتح الطاء) يتصرف وكأنه لم ير في حياته إنساناً قطّ .

ذهب بعض العلماء الى ان ورود المسؤول عنه بعد همـزة الاستفهام مباشرة مقصور على التصور دون التصديق[٣] . ومعنى هذا أنك اذا أردت مثلاً أن تسأل شخصاً أقال الشعر أم كتب النثر ، فقد تعين أن تقول : « أقلت شعـراً أم كتبت نثراً ؟ » وذلك بأن تجعل الفعل (قلت) بعد همزة الاستفهام المستعملة هنا للتصور ، وبأن تجعل المعادل (كتبت) بعد (أم) مباشرة كذلك ، ولايجوز أن تقول ، وأنت تريد ما أسلفناه : « أشعراً قلت أم نثراً ؟ » فهذا التركيب وان كان صحيحاً في مقام تجعل السؤال فيه منصبّا على الشعر والنثر جميعاً ، غير صحيح في مقام تجعـل السؤال فيه منصبّـا على الفعلين (قلت) و (كتبت) . ولايجوز كذلـك أن تقول : « أشعـر قلت أم كتبت نثراً ؟ » اذ الخطأ هنا مزدوج ، فالخطأ الأول هو أنك لم تجعل المسؤول عنه بعد همزة التصور مباشرة ، بل جعلت المفعول بعدها ، وليس هو المراد من السؤال . والخطأ الثاني هو أنك جعلت الفعل (كتبت) معادلاً للمفعول (شعراً) ، وليس هو المعادل له . فالصحيح اذن ان تقول : « أقلت شعراً أم كتبت نثراً ؟ » بجعل المسؤول عنه (قلت) بعد الهمـزة مباشـرة ، وبجعل (قلت) معـادلاً للمسـؤول عنه ، بحيث يلي (أم) مباشرة . وصحيح ان تقول : « أشعراً قلت أم نثراً ؟ » اذا كان المفعول به (شعراً) ومعادله (نثراً) هما المسؤول عنهما ، على نحـو ماوضحنـا . وملخص ذلك ، أن التركيبين التاليين صحيحان ، اذا استعمل كل منهما في سياقه :

١ ـ أقلت شعراً أم كتبت نثراً ؟

٢ ـ أشعراً قلت أم نـثراً ؟

وأن التركيب التالي : « أشعراً قلت أم كتبت نثراً ؟ » غير صحيح . وقد ذهب المالقي (ت ٧٠٢ هـ) الى انه من الجائز أن تقول : « أقام زيد أم عمرو ؟ »[٤] . وبناء على ذلك ، فانه يجوز أن تقول : « أقلت شعراً أم نثراً ؟ » ويكون هذا خلاف الأولى ، كما ذهب المالقي نفسه الى ذلك .

غير أنك اذا اردت ان تسأل المخاطب أيقول الشعر أم لا ، فقـد جـاز ان تقـول : « أتقـول الشعـر ؟ » و « أأنت تقـول الشعر ؟ » ذلك أن ورود الاسم بعد الهمزة ، أو ورود الفعـل

بعدها ، لم يخرج السؤال عن كونه سؤال تصديق ، مع التسليم بأن تقديم الفعل أو الاسم ، له دلالة خاصة ، أسلفنا الحديث عنها في موطن سابق . ومثل هذا الجواز غير وارد في السؤال الذي ترد فيه الهمزة للتصور دون التصديق ، فأنت غير مختار في أن تقدم المسؤول عنه أو تؤخره ، اذا كانت الهمزة للتصور ، بل لابد من أن يرد المسؤول عنه بعد أداة الاستفهام ، وهي الهمزة .

هذا اذن ، مفهوم قولهم ان ورود المسؤول عنه بعد همزة الاستفهام مقصور على التصور دون التصديق . وبغير هذا الفهم لايستقيم القول ، ولايعتدل الكلام ، اذ ان المسؤول عنه يرد مباشرة بعد الهمزة ، في الحالين تصوراً وتصديقاً . ولكن وروده على هذا النحو ورود وجوب في التصور ، وورود جواز في التصديق . اذا علم هذا ، فقد تبين لك عدم صحة ماذهب اليه محمد عبدالمنعم خفاجي ، حين علّق على قول بعض العلماء في هذه القضية قائلاً : « انني لا أخصه بالتصور »[10] ظناً منه أنهم يخصونه بالتصور على كل حال . فهم يخصون وجوبه بالتصور ، وهذا هو مفهوم كلامهم .

هذه الأنماط من الجمل التحويلية الاستفهامية ، وهي الأنماط التي يتقدم فيها أحد عناصر التركيب ، ويتأخر عنصر آخر ، لايتعارض مع حقيقة أخرى ، وهي أن أدوات الاستفهام ، بما فيها الهمزة و (هل) ، لايتقدم عليها عنصر آخر من عناصر التركيب الاستفهامي . هذا هو الأصل .

غير أننا اذا نظرنا في التركيب التالي : « . . . ثم ألم أقل لك : لاتهمل واجباتك ؟ » تبادر الى الذهن أن حرف العطف (ثم) قد سبق همزة الاستفهام ، فأوهم ذلك ان ماسبق أن أكدناه من أن أدوات الاستفهام لايتقدم عليها أي عنصر من عناصر التركيب غير صحيح . والحق أن وجود (ثم) في هذا التركيب شيء ، وماقلناه شيء آخر لايعارض أحدهما الآخر ، فحرف العطف (ثم) ليس جزءاً من هذا التركيب ، وانما هو حرف يعطف هذا التركيب على تركيب آخر قبله .

وبما ان حرف العطف ليس جزءاً من الجملة المفردة المعطوفة ، فان تقديم حرف العطف لايعني انه يتقدم على أداة الاستفهام في تلك الجملة . فهو ليس جزءاً من الجملة المعطوفة حتى يعتدّ تقدمه تقدماً على جزء آخر من تلك الجملة . ومعنى هذا أن تقدم الفاء على اسم الاستفهام (أين) في الآية الكريمة : « فأين تذهبون ؟ »[11] وعلى (أنى) في الآية الكريمة التالية : «فأنى تؤفكون ؟ »[12] وعلى اسم الاستفهام (أي) في الآية الكريمة : « فأي الفريقين أحق بالأمن ان كنتم تعلمون ؟ »[13] لايصح أن يستشهد به على تقدم حرف العطف على أسماء الاستفهام تلك . فان حرف العطف هذا يربط بين الجملة المفردة المعطوفة في الآيات الكريمة السابقة وجمل أخرى سابقة عليها .

اذا علمت هذا ، عجبت كيف يزعم أحدهم أن حرف العطف يتقدم على أدوات الاستفهام ، ومن ضمنها الأدوات السابقة ، دون الهمزة ، فالهمزة فقط هي التي تتقدم على حرف العطف ، أما الأدوات الأخرى ، فان حرف العطف يتقدم عليها ، واستدل على ذلك بالآيات الثلاث السابقة[14] . والرد على ماذهب اليه يتلخص فيما هو آت :

١ ـ اما ان حرف العطف (الفاء) في الآيات الثلاث السابقة ، قد تقدم على أدوات الاستفهام ، فمردود ماقلناه من أن حرف العطف هذا ، ليس جزءاً من الجمل المعطوفة ، وإنما هو فاصل بين جملتين ، ورابط بينهما .

٢ ـ اذا كان تقدم حرف العطف على أسماء الاستفهام في التراكيب السابقة ، لايعتبر فيه أن حرف العطف فاصل بين جملتين ، ولايعتبر فيه أن حرف العطف ليس جزءاً من الجمل المعطوفة ، اذا كان هذا كله لايعتبر ، فكيف يصر على أن الهمزة فقط هي التي تتقدم على حروف العطف ، مع أنها لم تتقدم على تلك الحروف في مثل التراكيب التالية :

. . . ثم ألم تسمع ماقال صاحبك ؟

. . . ثم أأنت الذي يطاول الجبال ؟

بل ألم أقل لك ذلك في حينه ؟

نعم ، ذهبت ، لكن ألم تتأخر ؟

لقد تقدمت حروف العطف (ثم) و (بل) و (لكن) على همزة الاستفهام في التراكيب السابقة . غير أنه لافرق بين تقدمها على همزة الاستفهام وتقدم الفاء العاطفة على أسماء الاستفهام في مثل الآيات الثلاث السابقة ، من حيث ان حروف

العطف جميعاً ، ليست جزءاً من الجمل المعطوفة ، لا في الآيات الثلاث ، ولا في الجمل التي سقناها لك .

واذن ، فان الاستشهاد بهذه الآيات على تقدم حرف العطف على أدوات الاستفهام غير الهمزة ، استشهاد غير صحيح ، بسبب وضع الدليل في غير مورده .

٣ - وحتى يتبين لك أن الفاء في الآيات الثلاث : « فاين تذهبون ؟ » و « أنى تؤفكون ؟ » و « فأي الفريقين أحق بالأمن ؟ » ليست أجزاء من هذه الآيات ، وانما هي روابط لها بما قبلها ، حتى يتبين لك ذلك بصورة قاطعة ، فما عليك الا ان تجيب هذا السؤال : أين هي الجملة العربية التي تبدأ بحرف العطف ؟ ولماذا سمي العطف عطفاً ؟ أليس لأنه يربط بين وحدتين تركيبيتين احداهما جملة بالضرورة اذا تناولناه من زاوية تركيبية ؟

هذا ، وان التشجير التالي يوضح لنا الصورة التي عليها الآية الأولى : « فأين تذهبون ؟ » وعلاقتها بما قبلها :

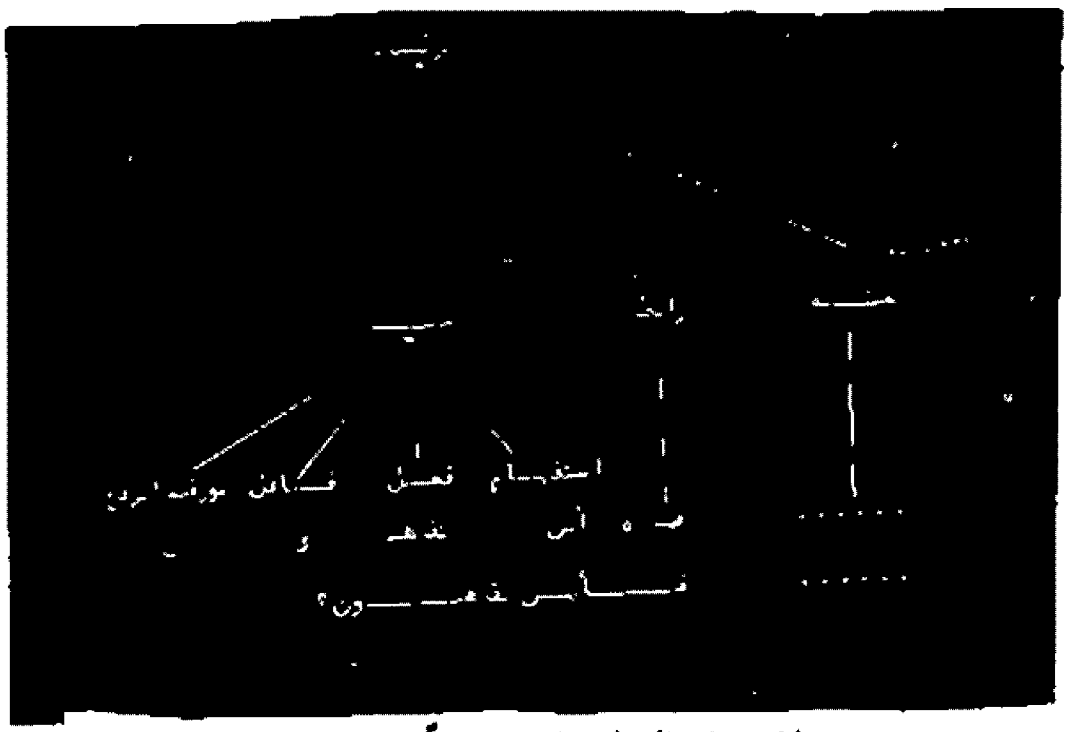

ومع ان حرف العطف ليس جزءاً من الجملة المفردة ، وانما هو ، كما هو معلوم ، مجرد رابط يربط بين وحدتين ، فانه قد يبدو وكأنه جزء من الجملة . فاذا وجد مايدعو الى اعتباره وكأنه جزء من الجملة المفردة ، فان تقديم أداة الاستفهام يصبح أمراً لامفر منه . والسبب في ذلك ، أن حرف العطف قد اتخذ مجالاً جديداً يبدو فيه أكثر التحاماً بالجملة ، ولم يعد مجرد رابط بين وحدتين لغويتين . من ذلك مثلاً حرف العطف (ثم) في الآية الكريمة : « أثم اذا ماوقع آمنتم به »[٥٠] ، فقد أصبح حرف العطف هنا ، وكأنه جزء أساسي من التركيب ، فكأن المعنى على هذا التقدير أبعد ذلك ، اذا وقع ، آمنتم به ؟

وعلى هذا ، فالفرق كبير بين أن تكون (ثم) حرفاً يربط بين وحدتين (كلمتين أو جملتين) ، وأن تبرز وكأنها جزء من الجملة . يوضح لك ذلك ان تقابل بين البناء الدلالي[٥١] والبنية السطحية لكل من التركيبين التاليين : ثم ، أإذا وقع صدقتموه ؟ وأثم ، إذا وقع ، صدقتموه ؟ وذلك على نحو ماهو مبين في المقابلة التالية :

البناء الدلالي	البنية السطحية
١ - بعد ذلك ، أإذا وقع صدقتموه ؟	ثم . أإذا وقع صدقتموه ؟
٢ - أبعد ذلك ، إذا وقع ، صدقتموه ؟	أثم ، إذا وقع ، صدقتموه ؟

ونظراً لأن ماتدل عليه (ثم) في التركيب الثاني (وهو : بعد ذلك) أصبح وكأنه جزء من الجملة ، فقد جاز اخراج (اذا وقع) من التركيب دون أن يختل المعنى ، لأن جملة (اذا وقع) أصبحت في هذه الحال ، مجرد جملة معترضة ، فكأن المعنى هكذا : « أبعد ذلك صدقتموه ؟ » فاسم الاشارة هنا ، يشير الى مضمون الجملة المعترضة (اذا وقع) ، وكأنك تقول : « أبعد وقوعه ، اذا وقع ، صدقتموه ؟ » بينما يشير اسم الاشارة في التركيب الأول الى كلام مقدر قبل (ثم) . ومن أجل ذلك يكون تقدير بنيته السطحية كما يلي : « ثم ، أإذا وقع صدقتموه ؟ » .

وتأخر الفاء العاطفة عن همزة الاستفهام ، لدى اجتماعهما ، مظهر آخر من مظاهر تقدم أداة الاستفهام على غيرها ، وذلك مثل قوله تعالى : « أفأنت تكره الناس حتى يكونوا مؤمنين ؟ »[٥٢] ، ومثل قوله تعالى : « أفتطمعون أن يؤمنوا لكم ؟ »[٥٣] وقوله سبحانه : « أفان مات أو قتل انقلبتم على أعقابكم ؟ »[٥٤] ، وقوله : « أفلا ينظرون الى الابل كيف خلقت ؟ »[٥٥] ومثل ذلك كثير في القرآن الكريم وغيره من مصادر اللغة .

ان ورود الفاء العاطفة بعد همزة الاستفهام في الشواهد السابقة ، وفي غيرها ، أمر بالغ الأهمية من الناحية الدلالية . فالمعروف أن الفاء للتعقيب ، وعلى ذلك يكون معنى الآية الأولى : أيعقب ذلك أن تكره الناس حتى يكونوا مؤمنين ؟ ويكون معنى الآية الثانية : أيعقب ذلك أن تطمعوا بايمانهم ؟ بينما يكون معنى الآية الثالثة : « أيعقب ذلك أنه مات أو قتل انقلبتم على أعقابكم ؟ ويكون معنى الآية الرابعة : « ألا يعقب ذلك أن ينظروا الى الابل كيف خلقت ؟ » .

اذا ورد في الجملة استفهام ونفي ، فان أداة الاستفهام تتقدم على أداة النفي ، غير أنه ورد في الجملة استفهام ونفي وعطف ، فان العطف يفصل بينهما ، وذلك كما في الآية التي مرت قبل قليل : « أفلا ينظرون الى الابل كيف خلقت ؟ » وكما في الأمثلة التالية :

أولا تقرأ مايفيدك ؟

أو لمّا تعلم حقيقة الأمر بعد ؟

(أو لم تكونوا أقسمتم من قبل مالكم من زوال ؟)[٥٦]

أفليست هذه هي الحقيقة ؟

وليس تأخر الشرط عن الاستفهام غريباً اذا عرفنا ان الاستفهام يتقدم في الأصل على غيره . فمن التراكيب التي يتأخر فيها الشرط عن الاستفهام قولك :

أإذا دعوتك حضرت ؟

أإن أخبرتك بالسر كتمته عليّ ؟

أما تأخر أسماء الاستفهام في مثل :

كتابَ من أخذت ؟

أرضَ من اشتريت ؟

الى محاضرة من استمعت ؟

إلامَ الخلاف بينكم ؟

حتى متى تتناسى واجباتك ؟

فيفسره المبدأ الذي أسلفنا الحديث عنه سابقاً ، وهو الطرد الموقعي للكلمة ، لداع دلالي تركيبي ، أو تركيبي فقط ، ذلك ان الاستفهام في الجملة الأولى : « كتاب من أخذت ؟ » يدور حول الكتاب لا المالك ، فكأنك قلت : أي كتاب أخذت ؟ ولما تعدد المالكون ، توجهت الى طلب تحديد أدق فقلت : كتاب من أخذت ؟ فالطرد الموقعي لاسم الاستفهام هنا ، اقتضاه تغيير دلالة الجملة ، وتمييز تركيبها عن : أي كتاب أخذت ؟ وكذلك الشأن بالنسبة للجملتين الثانية والثالثة .

أما سائر الجمل ، فالطرد فيها تركيبي اقتضاه ان حرف الجر في العربية ، لايقوم وحده كما هو الشأن في لغات أخرى ، ومنها الانكليزية .

تغييرات فونولوجية في بعض أسماء الاستفهام :

يخضع بعض أسماء الاستفهام لتغييرات فونولوجية كثيرة منها : حذف بعض الأصوات المكونة لها ، أو تقصير حركة طويلة فيه ، أو حذف مقطع كامل ، أو زيادة صوت جديد فيه . فالحركة الطويلة (الألف) في اسم الاستفهام (ما) تقصر حتى تصبح فتحة ، عندما يكون اسم الاستفهام هذا مسبوقاً بحرف الجر ، وذلك كما في : (إلامَ) والتي أصلها : (إلى ما ؟) و (ممّ) التي أصلها (من ما؟) و (فيم؟) التي أصلها : (في ما ؟) و (عمّ؟) التي أصلها : (عن ما؟) .

وقد ذهب النحاة الى أن الألف هنا محذوفة . ولكنها ليست كذلك من الناحية الصوتية ، فان الألف قد قصرت ولم تحذف . وانما ذهب النحاة الى أن الألف قد حذفت ، لانهم رأوها قد سقطت من الكتابة .

والفرق بين اسم الاستفهام (ما) والتركيبة الاستفهامية (إلامَ؟) ونظائرها ، أنه لايجوز اطالة الفتحة في آخر التركيبة الاستفهامية (إلامَ) في المواقع جميعاً ، الا في موقع واحد ، وهو الإطلاق في الشعر ، وذلك كما في قول الشاعر :

إلامَ الخلف بينكم إلامـــا ؟

أما (ما) غير مسبوق بحرف جر ، فان ألفه تقصر فقط عندما تكون متبوعة بصامتين متتاليين دون وجود حركة تفصل بين هذين الصامتين ، وذلك كما في : مااسمك ؟ فان ألف اسم الاستفهام (ما) غير مسبوق بحرف جر ، تقصر ألفه ، ولاتسقط كتابة .

والذي نراه أن الحركة الطويلة في التركيبة الاستفهامية (إلامَ) ونظائرها قد مرت بثلاث مراحل من التطور ، هي :

المرحلة الأولى : تقصيرها في المواطن التي يتبعها ساكنان ، وذلك مثل : فيم اندفعت الى الكلام ؟ وفيم انثنيت عن الحديث ؟ وفيم ادعاؤك قول الشعر ؟ جرياً على تقصير هذه الحركة في (ما) غير المسبوقة بحرف الجر ، كما في : ما السبب في ذلك ؟ وما الأمر ؟ فان حركة اسم الاستفهام في هاتين الجملتين حركة قصيرة ، برغم أنها تكتب بالألف . ويمكن تمثيل هذه الظاهرة بالمعادلة التالية :

$$^{c}[\text{ + طويلة }] \overset{c}{\leftarrow} [\text{ + قصيرة }] \;/\; ___$$

« تقصر الحركة الطويلة (في اسم الاستفهام ما) عندما تكون متبوعة بصامتين » .

وغير خاف أن هذه المعادلة تفسر تقصير الحركة الطويلة سواء أكان اسم الاستفهام مسبوقاً أم غير مسبوق بحرف جر .

المرحلة الثانية : تقصير حركة اسم الاستفهام (ما) المسبوق بحرف الجر في كل المواقع (باستثناء حالة الاطلاق في الشعر) . ويمكن تمثيل ذلك بالمعادلة التالية :

$$\text{ح}[\text{ + طويلة }] \longrightarrow [\text{ + قصيرة }] \;/\; V$$

« تقصر الحركة الطويلة (حركة اسم الاستفهام ما) في كل المواقع » .

المرحلة الثالثة : وفيها زيدت الهاء التي تسمى هاء السكت ، لاغلاق المقطع المفتوح ، وذلك كما في :

الى ما ـ	إلامَ ؟ ـ	إلامَهْ ـ	
على ما ـ	علامَ ؟ ـ	علامَهْ ؟ ـ	
في ما ـ	فيمَ ؟ ـ	فيمَهْ ؟ ـ	

ويمكن تمثيل المرحلة الأخيرة من التطور ، وهي مرحلة اغلاق المقطع الأخير بهاء السكت بالمعادلة التالية ، علماً بأن تمثيلها هنا سيكون بالكتابة الصوتية :

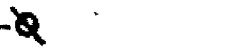

« تزاد هاء السكت في الموقع الأخير حين تكون مسبوقة بفتحة » .

ومن الجدير بالذكر أن هناك فرقاً كبيراً بين (الام) و (حتام) . أما الأولى ، فقد وضحنا أن أصلها (الى ما) . أما (حتّام) فهي اختصار لـ (حتى متى) . وهذا يعني أن اسم الاستفهام (متى) قد سقط منه المقطع الثاني عندما كان هذا الاسم مسبوقاً بحرف الجر (حتى) . واذن ، فان (حتّام) مورفيم مركب من مورفيمين هما (حتى) و (متى) .

وقد يحذف اسم الاشارة (ذا) من مورفيم الاستفهام المركب (ماذا) ، ومن ذلك : علام ؟ والمقصود : على ماذا ؟ ومنه قول الشاعر :

وهذي الضجة الكبرى علاما ؟

وقد ورد حذف المقطع الثاني من اسم الاستفهام (كيف) . قال المرادي : « أن تكون (كي) بمعنى (كيف) . وهذه اسم ، يرتفع الفعل بعدها ، كما يرتفع بعد (كيف) ، لأنها محذوفة منها ، كقول الشاعر :

كي تجنحون الى سلم ، وما ثئرت
قتلاكم ، ولظى الهيجاء تضطرم ؟

أراد : كيف تجنحون ، فحذف الفاء »[٣٠] .

واذن ، فانه يمكن حذف المقطع الثاني من أسماء الاستفهام التالية : (متى ، ماذا ، كيف) اذا كانت أسماء الاستفهام هذه مسبوقة بحرف جر . ويمكن تمثيل ذلك بالمعادلة التالية :

$$\left\{\begin{matrix}\text{tā}\\ \underline{\text{d}}\text{ā}\\ \text{kay}\end{matrix}\right\} \longrightarrow \emptyset \;/\; \underset{\text{مقطع}}{___} \;\#$$

(بشرط أن يكون اسم الاستفهام مسبوقاً بحرف جر)

الهوامش

١ ـ علي بن محمد الجرجاني . التعريفات . بيروت ، مكتبة لبنان ، ١٩٦٩ ، ص ١٧ ـ ١٨ .

٢ ـ عبدالعزيز عتيق . علم المعاني . بيروت ، دار النهضة العربية ، ١٩٧٤ ، ص ٩٦ .

٣ ـ الشعراء : ٢٢ .

٤ ـ الحسن بن قاسم المرادي . الجنى الداني في حروف المعاني . تحقيق فخر الدين قباوة ، ومحمد نديم فاضل . حلب ، المكتبة العربية ، ١٩٧٣ ، ص ٣٤ ـ ٣٥ .

٥ ـ جمال الدين بن هشام . مغني اللبيب ط ٣ . تحقيق مازن المبارك ، ومحمد علي حمد الله . بيروت ، دار الفكر ، ١٩٧٢ ، ص ١٩ ـ ٢٠ .

٦ ـ المرجع السابق ، ص ٤٥٧ ـ ٤٦٠ .

٧ ـ زعم خليل عمايرة أنه لايجوز حذف (هل) . انظر كتابه « في التحليل اللغوي » ، ص ١٤٧ ، يقول : « فلا تحذف هل خشية اللبس وعدم وضوح المراد بالسؤال عند حذفها ، لأن لها معنى خاصاً في الجملة الاستفهامية (الاستفهام عن النسبة) » . ونحن بدورنا نسأله : كيف يجوز اذن حذف الهمزة عندما تستعمل للتصديق ، وليس التصديق الا ادراك النسبة ؟

٨ ـ انظر : N. Chomsky. Syntactic Structures. Mouton & Co., The Hague, 1957, p.13 — 25.

٩ ـ انظر : J. Katz, & P. Postal. An Integrated Theory of Linguistic Descriptions. The M.I.T. Press, 1964, p.98.

١٠ ـ الرعد : ٣٥ .

١١ ـ انظر : Margaret Berry. Introduction to Systemic Linguistics. Volume 1.N.Y., St. Martin's Press, 1975, p.37.

١٢ ـ القيامة : ٦ .

١٣ ـ انظر : Philip Lieberman. Intonation, Perception, and Language. The M.I.T. Press, 1967, p.136.

١٤ ـ قوانين التحويل هي : ١ . قانون الزيادة ويرمز له بـ : أ ← أ + ب ، ٢ . قانون الحذف يرمز له بـ : أ + ب ← أ (ب) ، ٣ . قانون التوسعة ويرمز له بـ : أ ← أ + ب ، ٤ . قانون التضييق ويرمز له بـ : أ + ب ← أ ، ٥ . قانون الاحلال ويرمز له بـ : أ ← ب ، ٦ . قانون اعادة الترتيب ويرمز له بـ : أ + ب ← ب + أ .

١٥ ـ د . فضل حسن عباس . البلاغة ـ فنونها وأفنانها . عمان ، دار الفرقان ، ١٩٨٥ ، ص ١٢٠ .

١٦ ـ عبدالعليم قودة . أساليب الاستفهام في القرآن الكريم . القاهرة : المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية ، ص ٣٩٩ .

١٧ ـ النحل : ٥٩ . ١٨ ـ آل عمران : ١٠٦ .

١٩ ـ فاطر : ١٦ . ٢٠ ـ الأحقاف : ٣٤ .

٢١ ـ ابراهيم : ٤٤ . ٢٢ ـ النمل : ٩٠ .

٢٣ ـ الأحقاف : ٢٠ . ٢٤ ـ عبدالعليم قودة ، المرجع السابق ، ص ٣٩٩ .

٢٥ ـ يونس : ٧٧ .

٢٦ ـ أحمد بن عبدالنور المالقي . رصف المباني في شرح حروف المعاني . تحقيق أحمد محمد الخراط . مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ، ١٩٧٥ ، ص ٣٢٤ ـ ٣٢٥ .

٢٧ ـ التوبة : ١٢٧ . ٢٨ ـ فاطر : ٤٣ .

٢٩ ـ انما تعد أدوات الاستفهام سالبة ، لأنها لاتقرر أمراً ، بل تسأل عن أمر .

٣٠ ـ انظر : John Lyons. Semantics. V2. Cambridge University Press, 1979, p.368.

٣١ ـ أبو الحسن علي بن عيسى الرماني ، معاني الحروف . تحقيق عبدالفتاح شلبي . القاهرة ، دار نهضة مصر ، ١٩٧٣ ، ص ١١٣ ـ ١١٤ .

٣٢ ـ المرجع السابق ، ص ١٣٢ .

٣٣ ـ انظر : Bertil Malmberg. Phonetics. N.Y., Dover Publications, Inc., 1963, P.52.

٣٤ ـ الواقعة : ٢٧ .

٣٥ ـ يشبه من الاختصار والتصرف من كتاب عبدالسلام هارون . الأساليب الانشائية في النحو العربي ، ط ٢ ، ١٩٨٥ ، ص ٣٥ ـ ٣٧ .

٣٦ ـ خليل عمايرة في كتابه : في التحليل اللغوي .

٣٦ ـ عباس حسن . النحو الوافي جـ٤ ، القاهرة ، دار المعارف ، ط ٤ ، ١٩٧١ ، ص ٥٢٩ .

٣٧ ـ ابن هشام . مغني اللبيب ط ٣ ، ص ٢٤٤ .

٣٨ ـ معنى قوله : « يجوز أن يكون قد كان ، وأن يكون لم يكن » هو : يجوز حصوله وعدم حصوله .

٣٩ ـ عبدالقاهر الجرجاني . دلائل الاعجاز . تحقيق محمد عبدالمنعم خفاجي ، ط ١ ، مكتبة القاهرة ، ١٩٦٩ ، ص ١٤١ .

٤٠ ـ أي : لسان أحد الأسلوبين في موضع الآخر .

٤١ ـ المرجع السابق ، ص ١٤١ ـ ١٤٢ . ٤٢ ـ المرجع السابق ، ص ١٤٢ .

٤٣ ـ ابن يعقوب المغربي . « مواهب الفتاح في شرح تلخيص المفتاح » . في : شروح التلخيص ج ٢ . القاهرة ، مكتبة الباب الحلبي ، ١٩٣٧ ، ص ٢٥٣ .

٤٤ ـ المالقي . رصف المباني ، تحقيق أحمد الخراط ، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ، ١٩٧٥ ، ص ٩٣ .

٤٥ ـ انظر تعليقه على حاشية ص ١٤٣ من كتاب عبدالقاهر الجرجاني : دلائل الاعجاز .

٤٦ ـ التكوير : ٢٦ . ٤٧ ـ الأنعام ٩٥ ، يونس ٣٤ ، فاطر ٣ ، غافر ٦٢ .

٤٨ ـ الانعام ٨١ . ٤٩ ـ خليل عمايرة : في التحليل اللغوي ، ص ١١١ .

٥٠ ـ يونس : ٥١ .

٥١ ـ البناء الدلالي شيء مختلف عن البنية العميقة ، فالاستفهام لايظهر في البنية العميقة .

٥٢ ـ يونس : ٩٩ . ٥٣ ـ البقرة : ٧٥ .

٥٤ ـ آل عمران : ١٤٤ . ٥٥ ـ الغاشية : ١٧ .

٥٦ ـ ابراهيم : ٤٤ . ٥٧ ـ المرادي . الجنى الداني ، ص ٢٦٥ .

المراجع

المراجع العربية :

١ ـ الجرجاني ، عبدالقاهر . دلائل الاعجاز . تحقيق محمد عبدالمنعم خفاجي ، ط ١ ، مكتبة القاهرة ، ١٩٦٩ .

٢ ـ الجرجاني ، علي بن محمد . التعريفات . بيروت ، مكتبة لبنان ، ١٩٦٩ .

٣ ـ حسن ، عباس . النحو الوافي ط ٤ ، القاهرة : دار المعارف ، ١٩٧١ .

٤ ـ الرماني ، علي بن عيسى . معاني الحروف . تحقيق عبدالفتاح شلبي . القاهرة ، دار نهضة مصر ، ١٩٧٣ .

٥ ـ ابن السراج ، محمد بن سهل . الأصول في النحو . تحقيق عبدالحسين الفتلي . النجف ، مطبعة النعمان ، ١٩٧٣ .

٦ ـ سيبويه ، الكتاب . طبعة بولاق ، وطبعة عبدالسلام هارون . الهيئة المصرية للكتاب ، ١٩٦٦ ، ١٩٧٥ .

٧ ـ عباس ، حسن فضل . البلاغة ـ فنونها وأفنانها . عمان ، دار الفرقان ، ١٩٨٥ .

٨ ـ عتيق ، عبدالعزيز . علم المعاني . بيروت ، دار النهضة العربية ، ١٩٧٤ .

٩ ـ قودة ، عبدالعليم . أساليب الاستفهام في القرآن الكريم . القاهرة ، المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية .

١٠ ـ المالقي ، أحمد بن عبدالنور . رصف المباني في شرح حروف المعاني . تحقيق أحمد محمد الخراط ، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ، ١٩٧٥ .

١١ ـ المبرد ، محمد بن يزيد . المبرد . القاهرة ، المجلس الأعلى للشؤون الاسلامية ، ١٣٨٨ هـ .

١٢ ـ المرادي ، الحسن . الجنى الداني في حروف المعاني . تحقيق د . فخر الدين قباوة ، ومحمد نديم فاضل . حلب ، المكتبة العربية ، ١٩٧٣ .

١٣ ـ هارون ، عبدالسلام . الأساليب الانشائية في النحو العربي . القاهرة ، ١٩٨٥ .

١٤ ـ ابن هشام ، جمال الدين . مغني اللبيب ط ٣ . تحقيق د . مازن المبارك ، ومحمد علي حمدالله ، بيروت ، دار الفكر ، ١٩٧٢ .

١٥ ـ ابن يعقوب المغربي ، مواهب الفتاح في شرح تلخيص المفتاح . في : شروح التلخيص . القاهرة ، مكتبة الباب الحلبي ، ١٩٣٧ .

المراجع الأجنبية :

1. Akmajian, A.&F. Heny. An introduction to the Principles of Transformational Syntax. The M.I.T. Press, 1980.

2. Bach, Emmon. An Introduction to Transformational Grammars. New York, Holt, Rinehart & Winston, Inc., 1964.

3. Berry, M. Introduction to Systemic Linguistics. N.Y., St. Martin's Press, 1975.

4. Chomsky, N. Aspects of the Theory of Syntax. The M.I.T. Press, 1982.

5. Hook, J.&M. Crowell. Modern English Grammar for Teachers. N.Y., The Ronald Press Co., 1970.

6. Jacobs, R., & P. Rosenbaum. Readings in English Transformational Grammar. Ginn & Co., 1970.

7. Katz, J. & P. Postal. An Integrated Theory of Linguistic Descriptions. The M.I.T. Press, 1974.

8. Koutsoudas, A. Writing Transformational Grammar. N.Y., McGraw — Hill & Co., 1966.

9. LaPalombara, L. An Introduction to Grammar. Winthrop Publishers, 1976.

10. Lieberman, P. Intonation, Perception, and Language. The M.I.T. Press, 1967.

11. Lyons, J. Semantics. Cambridge University Press, 1979.

12. Mathews, P. Syntax. Cambridge University Press, 1980.

13. Pike, K. Grammatical Analysis. Summer Institute of Linguistics, 1980.

14. Radford, A. Transformational Syntax. Cambridge University Press, 1966.

15. Wright, W. Lectures on the Comparative Grammar of the Semitic Languages. Amsterdam, 1969.